



"إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة الدولية"

حزيران 2007

ترجمة

محمد فايز عبيدات

خبير جمركي

المكتب الإقليمي لبناء القدرة لإقليم شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط

أبو ظبي/دولة الإمارات العربية المتحدة نيسان 2011

الحقوق والسماح بالتصرف

حقوق الطبع © منظمة الجمارك العالمية

جميع الحقوق محفوظة. الرجاء توجيه الطلبات والأسئلة بخصوص حقوق الترجمة، إعادة الانتاج والتعديل على العنوان التالي: copyright@wcoomd.org

إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة

لقد تبني السادة المدراء العامون للإدارات الجمركية الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية بإجماع تام هذا الإطار خلال اجتماعات مجلس المنظمة والتي عقدت في بروكسيل في شهر حزيران 2005. لا يعتبر هذا التبرني لهذه الأدوات الفريدة من نوعها فقط لتوجيه النظام التجاري العالمي نحو معايير الأمان، وإنما حدثت على تبرني نظام جديد لمنهجيات العمل والشراكة بين الإدارات الجمركية ومؤسسات القطاع الخاص.

ومنذ ذلك الوقت، فإن العمل مستمر لتطوير هذه الوثيقة، وخصوصاً إثرائها بمعايير تفصيلية حول الشركاء الإقتصاديين المعتمدين والتي تم تطويرها على شكل وثيقة منفصلة. وكلنا يدرك بأن المؤسسات الجمركية ومؤسسات القطاع الخاص سوف تستفيد من وجود كل من معايير أمن وتسهيل التجارة ومعايير الشركاء الإقتصاديين المعتمدين متاحة ضمن وثيقة واحدة وشاملة.

لقد قامت الأمانة العامة للمنظمة بتنفيذ برنامج لبناء المقدرة المستدامة (أطلق عليه برنامج كولومبوس)، من أجل إتاحة المجال للدول التي لديها الرغبة في الحصول على المساعدة الفنية لتنفيذ معايير هذ الإطار بدعم والتزام من أعضاء المنظمة. لقد أوشكت المرحلة الأولى من البرنامج وهي مرحلة المهمات التشخيصية (تحديد الاحتياجات) على الانتهاء، وإن العمل قد بدء لتنفيذ المرحلة الثانية وهي مرحلة التنفيذ. لقد قام بهذا العمل مجموعة مدربة من خبراء المنظمة، والتي تهدف بالأساس إلى تحقيق رضا الدول الأعضاء في الحصول على المساعدة الفنية لتنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة. وعلى وجهة الخصوص، فإن تركيز المرحلة الثانية ينصب حول تطوير خطط عمل وتوفير التمويل. وتعتبر هذه الخطوات هامة للدول الأعضاء على خطى التنفيذ الكامل لمعايير الإطار.

إن الالتزام والقبول التي أبدتها الدول الأعضاء في المنظمة لتنفيذ هذا الإطار تعبر وبشكل واضح عن رغبتها في حماية وتسهيل سلسلة التجارة وقطف ثمار الإقتصاد المزدهر، علاوة على جني الفوائد المالية والاجتماعية. إن هذه الوثيقة الموحدة هي بالأساس موجهة لكافة الدول الأعضاء في المنظمة، سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية، كما يكمن أن يكون من السهل علينا الحصول على فوائد أعظم في هذه المرحلة من عولمة التجارة.

ميشيل دانيه

الأمين العام

منظمة الجمارك العالمية

حزيران

2007

قائمة المحتويات

3	1. استهلال
4	1.1 مقدمة
5	2.1 أهداف ومبادئ إطار العمل
5	3.1 العناصر الأساسية الأربعة لإطار العمل
6	4.1 محوران أساسيان لإطار العمل
6	5.1 بناء المقدرة
6	6.1 التنفيذ
6	2. الفوائد
6	1.2. الفوائد للأمم/الحكومات
7	2.2. الفوائد للإدارات الجمركية
7	3.2. الفوائد للقطاع الخاص
9	3. المحور الأول العلاقة بين الإدارات الجمركية: مقدمة
9	1.3. معايير العلاقة بين الإدارات الجمركية
10	2.3. المواصفات الفنية لتنفيذ المعايير
24	3.3. برنامج سلامة الرصاص الجمركي لغايات أمن الشحن بالحاويات
27	4. العلاقة بين الجمارك والقطاع الخاص: مقدمة
29	1.4. معايير الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص
30	2.4. المواصفات الفنية لتنفيذ المعايير
34	5. الشركاء الإقتصاديون المعتمدون
35	1.5. تعريفات
36	2.5. الشروط والتطلبات
48	3.5. الفوائد
50	4.5. اجراءات الاعتماد والتفويض
53	5.5. تخطيط العمليات للقطاع التجاري المشارك في التجارة الدولية
55	6.5. الاعتراف المتبادل
58	6. قرار مجلس التعاون الجمركي حول إطار العمل

1 استهلال

1.1 مقدمة

تعتبر التجارة الدولية دافعاً أساسياً للازدهار الاقتصادي. وفي ظل ازدياد التهديدات الإرهابية على المستوى العالمي، فإن سلسلة تزويد التجارة العالمية هي الأخرى معرضة لهذه التهديدات الأمر الذي يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة الاقتصاد العالمي. وكمؤسسات حكومية، يلقي على عاتق الإدارات الجمركية مسؤولية الرقابة وإدارة أمن سلسلة التجارة العالمية والمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية من جهة وتسهيل التجارة من جهة أخرى.

إن الحاجة تدعو منظمة الجمارك العالمية لتبني استراتيجية مصادق عليها حول أمن حركة التجارة العالمية وبالمقابل ضمان تسهيل انسياب حركتها عبر الحدود. إن أمن سلسلة تزويد التجارة العالمية هو الخطوة الأولى من الآلية الكلية لإعداد الجمارك لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ووفقاً لذلك، ولتقوية وتعزيز البرامج والممارسات الحالية، فإن الإدارات الجمركية قد طورت مسودة نظام سيعزز أمن وتسهيل التجارة العالمية وهو إطار عمل المعايير حول أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة الدولية WCO Framework of Standards to Secure and Facilitate Global Trade والذي سيشار إليه ب "إطار عمل المنظمة" WCO Framework . إن هذا الإطار يحتوي على المبادئ والمعايير والتي يقدمها من أجل تبنيها من قبل أعضاء منظمة الجمارك العالمية.

تعتبر منظمة الجمارك العالمية المنبر الواضح والملائم لهذه المبادرة. لدى منظمة الجمارك العالمية عضوية الدول، لذلك فإن مشاركة الإدارات الجمركية تمثل 99% من التجارة العالمية. تملك الإدارات الجمركية سلطات هامة لا تملكها أي سلطات حكومية أخرى، وتكمن هذه السلطة في تفتيش الشحنات والبضائع المستوردة والمصدرة والمارة بالعبور (الترانزيت). كما تتحلى الجمارك أيضاً بسلطات رفض إدخال أو إخراج البضائع وسلطة تسريع إجراءات دخولها. تطلب الإدارات الجمركية معلومات حول البضائع التي يجري استيرادها، وأحياناً تطلب معلومات حول البضائع التي يجري تصديرها. كما بإمكانها بتسريع ملائم ان تطلب تقديم تلك المعلومات مسبقاً والكترونياً. ومع افتراض وجود السلطات والخبرة الفريدة من نوعها فإن الجمارك تلعب دور مركزياً في أمن وتسهيل سلسلة التجارة العالمية. ومع ذلك، فإنه يتطلب توفر منهج شامل لغايات التحسين المستمر لآليات أمن سلسلة التزويد في التجارة الدولية مع ضمان إجراء التحسينات المستمرة في موضوع تسهيلها. ولذلك يجب على الإدارات الجمركية العالمية أن تشجع تطوير ترتيبات التعاون مع المؤسسات الحكومية.

ليس من المقبول والضروري إجراء عمليات التفتيش الجمركي لكل شحنة. وفي الواقع، فإن القيام بذلك سيعرقل التجارة العالمية. وبناءً عليه، فإن على الإدارات الجمركية الحديثة استخدام الأنظمة المحوسبة لإدارة المخاطر لاعتبارات مختلفة. وفي هذه البيئة، فإن على الإدارات الجمركية ان لا تحمل المجتمع التجاري الدولي أعباء مجموعة من المتطلبات حول أمن وتسهيل التجارة، ويجب أن يكون هنالك إدراك للمعايير الدولية. يجب أن يكون هنالك مجموعة واحدة من المعايير الجمركية الدولية المطورة من قبل منظمة الجمارك العالمية التي لا تتعارض مع المتطلبات الحكومية الدولية الأخرى.

يضع إطار عمل معايير منظمة الجمارك العالمية حول أمن وتسهيل التجارة العناصر الضرورية لبناء المقدرة والتفويض القانوني الأساسي بعين الاهتمام. حيث أنه يمكن تنفيذ بعض بنود إطار العمل بدون بناء المقدرة. ومن الملاحظ بأن معظم الإدارات الجمركية العالمية تحتاج للمساعدة الفنية لتنفيذ هذه المعايير. من المتأمل أن تقدم منظمة الجمارك العالمية المساعدة المناسبة في مجال بناء المقدرة لتنفيذ هذا الإطار للإدارات الجمركية التي تتبنى تنفيذه وخصوصاً الدول النامية والأقل نمواً.

1 2.1 أهداف ومبادئ إطار العمل

يهدف إطار العمل إلى:

- تشريع معايير تضمن أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة الدولية على المستوى العالمي من أجل تشجيع الثقة والتنبؤ.
- إمكانية إدارة سلسلة التوريد المتكاملة لكافة أشكال النقل.
- تعزيز دور ومهام وقدرات الجمارك لمواجهة التحديات والفرص في القرن الحادي والعشرين.
- تعزيز التعاون بين الإدارات الجمركية لتحسين قدرتها على تحديد الشحنات عالية الخطورة.
- توثيق عرى التعاون بين الإدارات الجمركية ومؤسسات القطاع الخاص.
- تعزيز انسياب التجارة الدولية عبر الحدود من خلال سلسلة تزويد آمنة.

3.1 العناصر الأساسية الأربعة لإطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية

يتكون إطار عمل المنظمة من أربعة عناصر أساسية وهي:

يتوافق إطار العمل مع متطلبات معلومات المنافست الإلكتروني للإرساليات المستوردة والمصدرة والمارة بالعبور (الترانزيت).

تلتزم كل دولة تنظم لهذا الإطار في توظيف نظام إدارة مخاطر لمواجهة التهديدات الإرهابية والأمنية.

يتطلب هذا الإطار في حال الطلبات المعقولة للدول المتلقيّة، والمبنية على آلية استهداف مخاطر مشابهة، أن تقوم الدول المصدرة للإرساليات القيام بفحص الإرساليات عالية الخطورة الخارجة والمعبأة ضمن حاويات باستخدام أجهزة الفحص بالأشعة.

يعرف إطار العمل الفوائد التي ستزود بها الإدارات الجمركية القطاع الخاص والذي يلبي متطلبات معايير أمن سلسلة التجارة والممارسات الأفضل.

4.1 محوران أساسيان لإطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة الدولية

يعتمد إطار عمل المعايير والمبني على الأربعة عناصر الأساسية على محورين أساسيين وهما ترتيبات العلاقة التي تربط الإدارات الجمركية والعلاقة بين الإدارات الجمركية وشركاء قطاعات الأعمال. وتتجلى استراتيجيات المحورين بعدة مميزات. يشتمل المحوران على مجموعة من المعايير الموحدة لغايات ضمان سهولة الفهم والتطبيق بسرعة وعلى المستوى الدولي. علاوة على ذلك، فإن إطار العمل ينشأ بشكل مباشر من إجراءات الأمن والتسهيل الحالية لمنظمة الجمارك العالمية والتي تم تطويرها من قبل الإدارات الجمركية الأعضاء فيها.

5.1 بناء المقدرة

من المفهوم بأن بناء المقدرة الفعالة هي عنصر فعال لضمان التبني والتنفيذ الواسع والسريع لإطار العمل. ومع ذلك، فإنه يمكن تطبيق أجزاء كبيرة من هذا الإطار بشكل فوري، ولذلك فإنه يتطلب استراتيجيات من أجل تعزيز بناء المقدرة المزودة للأعضاء لتمكينهم من تنفيذ هذا الإطار، ومن أجل ضمان نجاح جهود بناء المقدرة يجب إيجاد أساس للإرادة السياسية والنزاهة. ويتطلب موضوع الأمن والتسهيل لسلسلة التوريد في التجارة العالمية كوادر مؤهلة ومحفزة للعمل سواء في الجمارك أو القطاع الخاص، وبالتالي فإن الدول التي تظهر التزاماً لتطبيق إطار العمل وتبني الإرادة السياسية اللازمة يجب أن تقدم لها المساعدة الفنية من قبل منظمة الجمارك العالمية ومجموعة الدول والشركاء المتعاونين الآخرين.

6.1 التنفيذ

من أجل تطبيق إطار العمل، فإن بناء المقدرة سوف لن يكون فقط أمراً ضرورياً بمفرده بل أن أيضاً إدراك أن نهجاً مرحلياً للتطبيق سيكون مطلوباً. إنه ليس من المعقول أن التوقع بأن كل إدارة جمركية ستكون قادرة على تطبيق معايير إطار العمل بصورة فورية. ومع أن إطار العمل يستعرض مجموعة من المعايير الدنيا، فإنه سيتم تطبيقه خلال مراحل مختلفة وفقاً للمقدرة والسلطة التشريعية اللازمتين لكل إدارة جمركية. سوف تقوم الأمانة العامة لمنظمة الجمارك العالمية جنباً إلى جنب مع مجموعة العمل الاستراتيجية رفيعة المستوى بتطوير خطة تنفيذ لإطار عمل المعايير.

2 الفوائد

يوفر هذا الإطار أرضية صلبة وجديدة والتي ستساعد في جهود تعزيز التجارة الدولية، وكذلك ضمان أفضل السبل لأمانها ضد النشاطات الإرهابية، وزيادة مساهمة السلطات الجمركية ومؤسسات القطاع الخاص في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأمم. كما سيزيد تنفيذ معايير هذا الإطار من كفاءة السلطات الجمركية في إدارة البضائع، ومن ثم تسريع إجراءات التخليص والإفراج عن السلع. إن تبني تطبيق إطار عمل المعايير سيجلب الفوائد للدول/الحكومات وإدارات الجمارك والمجتمع التجاري على المستوى العالمي.

1.2 الفوائد للدول/الحكومات

إن أحد أهم الأهداف الرئيسية لإطار العمل هو أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية، الأمر الذي سيمكن التجارة الدولية من المساهمة في التنمية الاقتصادية الدولية الشاملة. وسيساعد ذلك في أمن

سلسلة التجارة ضد التهديدات الإرهابية، وفي نفس الوقت، سيمكن هذا الإطار السلطات الجمركية من تسهيل حركة التجارة المشروعة وتحسين وتطوير إجراءات العمل الجمركي. وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين آليات تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية والذي ينعكس إيجاباً على زيادتها بالإضافة إلى التنفيذ الأمثل للقوانين والتشريعات الوطنية. وهذه الآليات بالتالي تدعم حماية الإقتصاد والمجتمع الدوليين وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يشجع إطار عمل المعايير دعم أواصر التعاون بين الإدارات الجمركية والمؤسسات والدوائر الأخرى في تحقيق الأهداف الوطنية. يجب أن يكون هنالك اعتراف بالمعايير الدولية القائمة. وسيؤدي هذا إلى مساعدة الحكومات على ضمان إدارة ورقابة حدودية متكاملة. سيدعم تنفيذ هذا الإطار جهود الحكومات لتوسيع التحويل والمسؤوليات الممنوحة للسلطة الجمركية في هذا المجال وذلك بوضع المعايير الضرورية موضع التنفيذ.

2.2 الفوائد للإدارات الجمركية

إن من أهم الدوافع الرئيسية لإطار العمل وهو إنشاء ترتيبات شبكة العلاقات بين الإدارات الجمركية لغايات تعزيز اسباب حركة البضائع بسلاسة خلال سلسلة تجارة دولية آمنة. سينتج عن هذه الشبكة ترتيبات تبادل المعلومات الدقيقة وبالوقت المناسب والتي ستمكن إدارات الجمارك إدارة المخاطر بأسس أكثر فاعلية. هذا لن يطور فقط قدرة الجمارك على التحقق من الشحنات ذات المخاطر العالية بل ستمكن الجمارك أيضاً من تطوير رقابتها والتي تسير جنباً إلى جنب مع إجراءات أمن سلسلة تزويد التجارة الدولية مع ضرورة الاستغلال الأفضل للموارد المالية والبشرية من قبل الإدارات الجمركية. كما ستعزز ترتيبات شبكة العلاقات بين الإدارات الجمركية أواصر التعاون بين إدارات الجمارك العالمية الأمر الذي يمكن هذه الإدارات من تنفيذ الرقابة المبكرة على سلسلة التزويد. مثال ذلك، طلب الإدارة الجمركية في الدولة المستوردة من نظيرتها في الدولة المصدرة أن تقوم بالتفتيش نيابة عنها في موانئها أو أماكن التحميل لديها.

ينص إطار العمل أيضاً على الاعتراف المتبادل للمراقبة تحت ظروف معينة. كما سيمكن تطبيق إطار العمل الإدارات الجمركية من تبني رؤية كاملة وأكثر شمولية لسلسلة التزويد العالمية وإيجاد فرصة لإزالة الازدواجية ومتطلبات تقديم تقارير متعددة.

- كما هو مذكور أعلاه، سيمكن إطار العمل الإدارات الجمركية من مواكبة تحديات البيئة التجارية الدولية الجديدة عن طريق وضع عناصر بناءً في مكانها الصحيح لغايات القيام بإجراءات الإصلاح والتحديث. لقد تمت هيكلة إطار العمل أيضاً بطريقة مرنة لغايات تمكين إدارات الجمارك العالمية من التحرك بسرعات مختلفة نحو التطبيق وإجراء عمليات التحديث، الأمر الذي سيمكن الإدارات الجمركية من تطبيق إطار العمل بما يتوافق مع مستويات التطوير والظروف والمتطلبات الخاصة بها.

3.2 الفوائد لقطاعات الاعمال

ينشئ إطار العمل، بين أشياء أخرى، الظروف ليس فقط لغايات حماية التجارة الدولية بل أيضاً تسهيلها وتشجيعها. وهذا يشجع ويسهل على المشتري والبائع لنقل البضائع بين الدول. يأخذ إطار العمل بعين الاعتبار، ومبني على، الإنتاج الدولي الحديث ونماذج التوزيع لهذا الإنتاج.

سوف يجني المشغلون الاقتصاديون المعتمدون¹ الفوائد الجمة نتيجة تطبيق إطار العمل مثل: تخليص سريع على بضائعهم من قبل سلطات الجمارك من خلال معدلات تفتيش منخفضة. وهذا بدوره يترجم الى توفير في الوقت والتكاليف. إن أحد المعتقدات الرئيسية لإطار العمل هو إيجاد مجموعة واحدة من المعايير الدولية والذي سينشأ عنه الاتساق وقابلية التنبؤ. بالإضافة انه يقلل أيضا من متطلبات تقديم التقارير المعقدة والمتعددة.

سوف يحقق هؤلاء المشغلون الفائدة لإستثماراتهم من خلال الأنظمة والممارسات الأمنية والتي تتضمن تقليص حالات الاستهداف والفحص وتقليص وقت التخليص على بضائعهم.

3 المحور 1- العلاقة بين الإدارات الجمركية : مقدمة

يجب على الإدارات الجمركية العمل بشكل متعاون مع المعايير المشتركة والمقبولة لغايات زيادة إجراءات أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية، مثل شحنات الحاويات والشحنات التي تدور في نظام التجارة العالمية. يحقق محور العلاقة بين الإدارات الجمركية هذا الهدف. يقدم هذا المحور آلية فعالة لغايات أمن سلسلة التوريد في التجارة الدولية لمكافحة آثار الارهاب والأشكال المختلفة للجريمة العابرة للحدود.

بصورة تقليدية، تقوم الأجهزة الجمركية في الدول بتفتيش الشحنات عندما تصل إلى موانئها المحلية. هذه الأيام، يجب أن يكون هنالك قدرة لديها على تفتيش ومراقبة الحاويات أو الشحنات قبل أن تصل إلى موانئ الوصول. تساهم الإدارات الجمركية العالمية في أمن وتسهيل إجراءات التجارة العالمية استناداً إلى السلطات المخولة لها والخبرات الكبيرة التي تتحلى بها.

يرتكز المبدأ الأساسي لهذا المحور على استخدام معلومات الكترونية مسيقة لغايات تحديد الحاويات أو الشحنات ذات المخاطر العالية. باستخدام أدوات استهداف مؤتمتة، فإنه يمكن للإدارات الجمركية تحديد الشحنات ذات المخاطر العالية بأسرع ما يمكن في سلسلة التوريد في أو قبل ميناء المغادرة.

يجب توفير الأحكام من أجل تبادل المعلومات المؤتمتة. لذلك يجب أن تكون الأنظمة مبنية على الرسائل المنسقة وأن تكون قابلة للمعالجة تمهيداً للإجراءات اللاحقة.

على الإدارات الجمركية استخدام تقنيات حديثة لغايات تفتيش الشحنات ذات المخاطر العالية لكي تكون فعالة وضمان أن استخدام مثل هذه التقنيات لا تعيق حركة التجارة الدولية. ويجب أن

¹ تشترك سلسلة التوريد في التجارة العالمية في حركة البضائع على المستوى العالمي في أي وظيفة تم إقرارها من قبل السلطة الجمركية أو تمت بالنيابة عنها بما يتوافق مع معايير المنظمة أو المعايير الموازية لأمن سلسلة التوريد. تتضمن قائمة الشركاء الاقتصاديون المعتمدون مجموعة متنوعة من قطاعات الأعمال:

- المنتجين والمصدرين: وهي عبارة عن المؤسسات التي تنتج السلع وتصدرها.
- الحلقات التي تعمل في الحقل التجاري: مثل وكلاء الشحن، المخلصون، مستثمرو المستودعات، مزودو الخدمات اللوجستية.
- الناقلين الدوليين: وهم عبارة عن المؤسسات التي تنقل السلع من موقع إلى آخر عبر الحدود الوطنية أو الدولية. كما أنهم يملكون ويشغلون وتعاقدون في خدمات الشحن وساحات التخزين، وهناك أربعة أنواع من الناقلين:
- الناقلين البحريين.
- الناقلين الجويين.
- الناقلين البريين.
- الناقلين بالسكك الحديدية.

تشتمل هذه التقنية، ولكن ليست مقتصرة، على أجهزة الفحص بالأشعة السينية وأجهزة الفحص بأشعة جاما وأجهزة التحقق من الأشعاعات العابرة للحدود. ويعتبر موضوع المحافظة على تكامل الشحنات والحاويات من خلال تسهيل استخدام التقنيات الحديثة عنصراً حيوياً أيضاً لهذا المحور.

إن الاستناد على عدة مبادرات مثل اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية، إدارة سلسلة التوريد المتكاملة، المبادئ التوجيهية لإدارة سلسلة التوريد المتكاملة، والبرامج الوطنية حول أمن السلسلة². إن الإدارات الجمركية العالمية التي تنضم لإطار عمل معايير منظمة الجمارك العالمية سوف تطور المعايير للمحور رقم 1 3

1.3 معايير العلاقة بين الإدارات الجمركية

المعيار رقم 1 – إدارة سلسلة التوريد المتكاملة

على الإدارات الجمركية إتباع إجراءات المراقبة الجمركية المتكاملة كما نصت عليها أدلة عمل منظمة الجمارك العالمية في أدلة عمل الجمارك حول إدارة سلسلة التوريد المتكاملة.

المعيار رقم 2 – سلطة تفتيش البضائع

للإدارة الجمركية السلطة في تفتيش البضائع المصدرة والمستوردة والمارة بالعبور (الترانزيت) والأقطرمة (تغيير واسطة النقل).

المعيار رقم 3 – التكنولوجيا الحديثة في معدات التفتيش

استخدام أجهزة الفحص بالأشعة كلما كان ذلك ممكناً لفحص الإرساليات، وهذه الأجهزة تستخدم لفحص الإرساليات وتسهيل انسياب التجارة المشروعة وفقاً لتقييم المخاطر. إن استخدام هذه الأجهزة ضروري لتفتيش الحاويات او البضائع ذات المخاطر العالية بسرعة وبدون عرقلة تدفق التجارة المشروعة.

المعيار رقم 4 – انظمة ادارة المخاطر

على الإدارات الجمركية تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر لتحديد الإرساليات ذات الخطورة العالية. يجب ان يشمل النظام آلية لغايات التحقق من تقييم التهديدات والقرارات الاستهدافية وتحديد افضل الممارسات.

المعيار رقم 5 الشحنات او الحاويات ذات المخاطر العالية

تعتبر البضائع المحملة بالحاويات والبضائع ذات المخاطر العالية هي تلك التي يتوفر حولها معلومات كافية بحيث يمكن اعتبارها بضائع ذات مخاطر منخفضة، حيث يشير الاستخبار التكتيكي على أنها ذات مخاطر عالية او أن نهج التقييم لتحديد نقاط الخطر المبني على عناصر البيانات المتعلقة بالأمن تحدد أن الشحنة ذات مخاطر عالية.

² في معظم الحالات فإن إطار العمل والتفاصيل الفنية فيه مستمدة من هذه المصادر.
³ إن التفاصيل الفنية للمحور رقم 1 من إطار العمل المذكورة في 2.3 من هذه الوثيقة.

المعيار رقم 6 - المعلومات الإلكترونية المسبقة

يجب أن تحصل الإدارة الجمركية على معلومات إلكترونية كاملة وصحيحة ومسبقة حول البضائع والحاويات في وقت كافي لغايات إجراء تحليل المخاطر.

المعيار رقم 7- الاستهداف والاتصال

على الإدارات الجمركية استخدام مجموعات موحدة لمعايير الاستهداف والاتصال المناسب و/أو آليات تبادل المعلومات لغايات المراقبة والاستهداف المشترك، وستساعد هذه العناصر في التطوير المستقبلي لنظام معترف به ومتبادل للمراقبة الجمركية.

المعيار رقم 8- معايير الأداء

على الإدارة الجمركية المحافظة على التقارير الإحصائية التي تحتوي على معايير الأداء بما فيها، ولكن ليست محددة، عدد الشحنات التي تمت مراجعتها، المجموعة الفرعية للشحنات ذات المخاطر العالية، عمليات التفتيش التي تم إجراؤها على الشحنات ذات المخاطر العالية، عمليات التفتيش التي تم إجراؤها على الشحنات ذات المخاطر العالية باستخدام أجهزة الفحص بالأسعة والمعاينة الفعلية، زمن التخليص الجمركي والنتائج الإيجابية والسلبية. يجب أن تكون تلك التقارير موحدة ومدعومة من قبل منظمة الجمارك العالمية.

المعيار رقم 9- تقييم الإجراءات الأمنية

على الإدارة الجمركية أن تعمل مع السلطات المختصة لإجراء عمليات التقييم الأمنية متضمنة حركة البضائع في سلسلة التوريد الدولية وأن تلتزم بردم الهفوات السلبية التي تم اكتشافها بصورة سريعة.

المعيار رقم 10 - نزاهة الموظفين

على الإدارة الجمركية والسلطات المختصة تشجيع استخدام البرامج لغايات منع الهفوات في نزاهة الموظفين ولغايات تحديد ومكافحة الخروقات في النزاهة.

المعيار رقم 11 - التفتيش الأمني الخارجي

على الإدارة الجمركية إجراء التفتيش الأمني الخارجي على الحاويات والشحنات ذات المخاطر العالية بناءً على طلب معقول من بلد الإستيراد.

2.3. المواصفات الفنية لتنفيذ المعايير

1. المعيار رقم 1 - إدارة سلسلة التوريد المتكاملة

على الإدارات الجمركية اتباع اجراءات الرقابة الجمركية المتكاملة والتي نصت عليها أدلة منظمة الجمارك العالمية وأدلة المنظمة حول إدارة سلسلة التوريد المتكاملة.

1.1. المجال

يتطلب تطبيق إجراءات الرقابة الجمركية المتكاملة التفويض القانوني والذي يسمح للإدارات الجمركية الطلب من المصدر (أنظر 1-3-1) والناقل (أنظر 1-3-2) تقديم البيانات الجمركية الإلكترونية المسبقة وذلك لغايات تحليل المخاطر للأغراض الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن إجراءات الرقابة الجمركية المتكاملة التعاون عبر الحدود بين الإدارات الجمركية في مجالات إدارة المخاطر والرقابة الجمركية لتعزيز الأمن والتخليص السريع على البضائع والتي تتطلب الأساس القانوني اللازم لها. وتدعم الأدوات الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية هذه المتطلبات وهي: أدلة تطوير التشريعات الوطنية لجمع ونشر المعلومات الجمركية، نموذج اتفاقية التعاون الإداري الثنائي المتبادل في المسائل الجمركية، الاتفاقية الدولية للتعاون في المسائل الجمركية (اتفاقية جوهانسبيرغ). على الإدارات الجمركية الموافقة على الاعتراف المتبادل بنتائج المراقبة/التفتيش نتيجة لهذا التعاون.

2.1. معايير الرقابة العامة

1.2.1. الرقابة الجمركية

ينص المعيار 1-6 من الملحق العام من اتفاقية كيوتو المعدلة حول تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية³ على ما يلي: تخضع للرقابة الجمركية البضائع ووسائل النقل والتي تدخل أو تغادر النطاق الجمركي. ولأغراض المعيار رقم 1، يجب المحافظة على سلامة الشحنة من لحظة تحميلها في الحاوية مروراً بفترات الرقابة الجمركية وحتى التخليص عليها في بلد المقصد.

2.2.1. تحليل المخاطر

خلال سلسلة الرقابة الجمركية المتكاملة، تكون آليات الرقابة الجمركية وتحليل المخاطر مستمرة ومشاركة تبدأ من لحظة تحضير البضائع للتصدير من قبل المصدر، يتخللها عمليات التحقق من الشحنة بالإضافة إلى تجنب الازدواجية في الرقابة. وللوفاء بهذا المتطلب، على السلطات الجمركية الموافقة على معايير مشتركة لرقابة وتحليل المخاطر،

وتتنبأ مثل هذه الاتفاقيات حول الرقابة المشتركة أو جودة إجراءات الرقابة من أجل إيجاد التناسق مع المعايير الواردة في إطار العمل.

3.2.1. الرقابة الجمركية في مراكز الخروج

يجب على السلطات الجمركية في مراكز الخروج اتخاذ كافة الإجراءات لتحديد ماهية الإرساليات والتأكد من أي اختلالات يمكن أن تؤدي إلى العبث في البضائع في سلسلة التوريد.

فيما يتعلق بالإرساليات البحرية المعبأة ضمن حاويات، فإنه يجب اتخاذ إجراءات الفحص بالأشعة وتحليل المخاطر قبل تحميل هذه الحاويات على ظهر السفينة. يصف نظام (آي إس بي إس) الفقرة ب (1630-37) التدابير التي يجب اتخاذها من قبل سلطات الموانئ.

وعلى الإدارات الجمركية الموافقة على تبادل الرسائل الإلكترونية بخصوص تبادل البيانات الجمركية، نتائج الرقابة وملاحظات وصول الشحنات وخصوصاً عالية الخطورة منها.

يمكن أن تعدل الإدارات الجمركية تشريعاتها بما يمكنها من إجراء الفحص بالأشعة للإرساليات عالية الخطورة.

4.2.1. الرصاص الجمركي

لضمان أمن الشحنات من لحظة تعبئتها وحتى وصولها مقصدها النهائي، على الجمارك تطوير برامج تعنى بالرصاص الجمركي تضمن أمن وتكامل الشحنات بما يتطابق مع ما نصت عليه الأدلة الإرشادية للفصل 6 من الملحق العام في اتفاقية كيوتو المعدلة حول تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (أنظر ذيل الملحق للملحق رقم 1 من إطار العمل). تنطوي أنظمة الرصاص المتكاملة على استخدام رصاص جمركي عالي التقنية والموصوف في مواصفة الأيزو 17712 في لحظة توضيب البضاعة، متضمنة إجراءات تسجيل البيانات، تغيير والتحقق من تكامل الرصاص الجمركي في نقاط رئيسة خلال مسيرة رحلة الشحنات. بالإضافة لذلك، على الجمارك تسهيل الاستخدام الطوعي للتقنيات المساعدة على ضمان تكامل أمن الحاوية خلال رحلتها.

5.2.1. مرجعية الإرساليات الفريدة Unique Consignment Reference

على الجمارك تنفيذ التوصيات الصادرة عن المنظمة بخصوص مرجعية الإرساليات الفريدة Unique Consignment Reference والأدلة الإرشادية المرفقة بها.

3.1. تقديم البيانات

1.3.1. التصريح عن البضائع المصدرة:

على المصدر أو وكيله تقديم بيانات حول الشحنة إلكترونياً وبشكل مسبق للجمارك وقبل عملية التحميل. ولأغراض أمنية، على الجمارك أن لا تركز في طلبها لهذه البيانات لكي تحتوي على معلومات أكثر من المنصوص عليها تالياً. وعلى المصدر التأكيد على الناقل وبشكل كتابي، ويفضل أن يكون إلكترونياً، بأنه قد زود الإدارة الجمركية بالبيانات حول الشحنة المصدرة. وعندما يكون بيان المصدر غير مكتمل ومبسط، ربما يتم استكمال بيان تكميلي لأغراض أخرى مثل جمع الإحصاءات التجارية لمراحل أخرى وكما ينص عليها التشريع الوطني.

الرقم	رقم التحديد الصادر عن منظمة الجمارك العالمية	الاسم	الوصف
01	042	المصدر/ مرمز	لتحديد اسم وعنوان الشخص الذي يقوم بتقديم بيان التصدير أو من يقوم مكانه، ومن هو مالك البضاعة أو من له الحق في عرضها عند قبول البيان
أو	041	المصدر، بدون رمز	اسم (وعنوان) الشخص الذي يقوم بتقديم بيان التصدير أو من يقوم مكانه، ومن هو مالك البضاعة أو من له الحق في عرضها عند قبول البيان

02	072	المرسل مرمز، إذا كان مختلفاً عن المصدر	لتحديد الطرف الذي يقوم بإرسال البضاعة أو الذي ينوب عنه المخلص الجمركي أو أي شخص مخول يقوم بتقديم بيان استيراد. هذا قد يشمل الشخص الذي بحوزته البضاعة أو الذي تكون البضاعة مرسله إليه.
	071	المرسل، غير مرمز	الاسم (عنوان) الطرف مرسل البضاعة كما وصف في عقد النقل من قبل الطرف طالب واسطة النقل
3.	050	تحديد الناقل	معرف بالطرف الذي تكون البضاعة مرسله إليه.
	049	اسم الناقل، إذا لم يتوفر رقم تعريف	اسم (عنوان) الطرف الذي تكون البضاعة مرسله إليه.
4.	040	المستورد، مرمز	لتحديد الطرف الذي ينظم بيان الاستيراد (أو من ينوب عنه المخلص الجمركي أو أي شخص آخر مخول). ربما يتضمن هذا الشخص مالك البضاعة أو الشخص المرسل إليه البضاعة.
	039	المستورد، غير مرمز	اسم (عنوان) الطرف الذي ينظم بيان الاستيراد (أو من ينوب عنه المخلص الجمركي أو أي شخص آخر مخول). ربما يتضمن هذا الشخص مالك البضاعة أو الشخص المرسل إليه البضاعة.
5.	052	المرسل إليه مرمز، إذا كان مختلف عن المستورد	معرف بالطرف الذي تكون البضاعة مرسله إليه.
	051	المرسل إليه غير مرمز	اسم (وعنوان) الطرف الذي تكون البضاعة مرسله إليه.
6.	058	إشعار الطرف، إذا كان مرمزاً	تعريف بالطرف الذي سيتم إشعاره
	057	إشعار الطرف، إذا لم يكن مرمزاً	اسم الطرف الذي سيتم إشعاره
7.	034	وجهة التسليم، إذا كانت هذه الوجهة تختلف عن عنوان المستورد أو المرسل إليه.	العنوان الذي سيتم تسليم البضاعة إليه. العنوان والمنطقة و/أو عنوان الوجهة التي سيتم شحن البضاعة إليها. عنوان البلد أو المنطقة كما هو مطلوب في التشريعات الوطنية أو وفق المتطلبات الوطنية.
8.	064	البلد أو البلدان التي تمر منها البضاعة، مرمزه إلى المدى المعروف	تعريف بالبلد الذي تمر من خلاله البضاعة أو المسافرين بين بلد المغادرة الأصلي وجهة الوصول الأخيرة.
9.	061	الوكيل/مرمزم، إذا كان ممكن التطبيق	تعريف بالطرف المخول بالتصرف بالنيابة عن طرف آخر.
	060	الوكيل، غير مرمز	اسم (عنوان) الطرف المخول بالتصرف بالنيابة عن طرف آخر.
10.	145	رقم بند التعريف (جمارك)	الرمز الذي يصف نوع البضاعة للأغراض الجمركية، وغايات النقل، ولأغراض إحصائية أو أغراض تنظيمية أخرى (مصطلح عام).
	137	وصف البضاعة/إذا لم يتوفر رمز	وصف بلغه واضحة حول طبيعة بنود البضاعة كافيته لتسهيل تعريفها للأغراض الجمركية أو للأغراض الإحصائية والنقل.
11.	143	قانون الأمم المتحدة حول البضائع الخطرة إذا هو مطبق	قانون الأمم المتحدة حول البضائع الخطرة هو الرقم المتفرد المتسلسل الذي يخصص ضمن الأمم المتحدة للمواد والأدوات التي تحويها قائمة البضائع الخطرة الأكثر شيوعاً والتي يتم نقلها من قبل المسافرين.
12.	141	أنواع الدلالات على الطرود	الرمز الذي يحدد نوع الطرد للمادة.
	144	عدد الطرود	العدد الفردي للمواد المغلفة بطريقة لا يمكن تقسيمها بدون فك التغليف أولاً.
13.	131	الوزن القائم الإجمالي (يشمل وحدة القياس).	وزن البضاعة شاملاً التغليف ولكن يستثنى معدات الناقل لغرض البيان.
	136		
14.	159	رقم تعريف المعدات إذا كانت ضمن حاوية ومتوفرة	العلامات (الحروف و/ أو الأرقام) التي تحدد المعدات مثل الحاوية أو وحدة أداة التحميل.
	152	تعريف بحجم المعدات ونوعها.	الرمز الذي يحدد مواصفات مثل حجم ونوع وسيلة معدات النقل.
15.	165	رقم الرصاص الجمركي، إذا كان مطبقاً ومتوفراً	التعرف على رقم الرصاص الجمركي المثبت على جزء من معدات النقل.

16	109 135	المجموع الكلي لقيمة الفاتورة (بما فيها نوع العمله، رمزها)	المجموع الكلي لكافة قيم الفواتير المصرح عنها في بيان جمركي واحد.
17	016	الرقم المرجعي المتفرد للشحنات	رقم الشحنة المتفرد للبضاعة في حالتي الاستيراد والتصدير.

2.3.1. بيان الشحن

على الناقل أو وكيله تقديم بيان جمركي إلكتروني بشكل مسبق لمكتب الجمارك في حالتي التصدير و/أو الاستيراد. وفيما يتعلق بالشحن البحري المعبأ ضمن حاويات، يجب تقديم البيان الجمركي الإلكتروني المسبق قبل تحميل البضاعة/الحاوية على السفينة. بالنسبة لأشكال النقل الأخرى، يجب تقديم هذا البيان قبل وصول وسائل النقل لمكتب الجمارك في الخروج أو/و الدخول. ولأغراض أمني، على الجمارك أن لا تطلب أكثر من البيانات الموصوفة تالياً:

ربما يتطلب البيان الجمركي الإلكتروني المسبق أن يتم إتباعه ببيان شحن متمم كما ينص عليه التشريع الوطني.

الرقم	رقم التحديد الصادر عن منظمة الجمارك العالمية	الاسم	الوصف
01	070	مكان التحميل	لتحديد الميناء سواء كان بحري، جوي، ميناء شحن، محطة قطار أو أي مكان يتم تحميل البضاعة فيه على واسطة النقل المخصصة لتحميلها.
	069	مكان التحميل/غير مرمز	اسم الميناء سواء كان بحري، جوي، ميناء شحن، محطة قطار أو أي مكان يتم تحميل البضاعة فيه على واسطة النقل المخصصة لتحميلها.
02	050	تحديد الناقل	لتحديد الطرف الذي يقوم بتوفير النقل للبضائع بين مكانين مسميين.
	049	اسم الناقل، إذا لم يتوفر رقم تعريف	الاسم (وعنوان) الطرف الذي يقوم بتوفير النقل للبضائع بين مكانين مسميين.
3.	159	رقم أداة التعريف، إذا كانت داخ الحاوية	العلامات (أحرف و/أو أرقام) التي تحدد الأداة، مثال: الحاوية أو جهاز تحميل الوحدة.
	152	حجم ونوع أداة التعريف، إذا كانت داخل الحاوية	الرمز الذي المواصفات، مثل الحجم والنوع لجزء أداة النقل.
4.	165	رقم الرصاص الجمركي، إذا كان مطبقاً	رقم التعريف للرصاص الجمركي إذا كان مثبتاً على جزء أداة النقل.

5.	160	وسائل التعريف بوسائل النقل التي تعبر حدود المنطقة الجمركية	الاسم لتحديد وسائل التعريف بوسائل النقل التي تعبر حدود المنطقة الجمركية
	175	جنسية وسائل النقل التي تعبر حدود المنطقة الجمركية	جنسية وسائل النقل الفعالة المستخدمة لعبور الحدود/مرمز
6	149	رقم مرجعية وسيطة النقل	لتحديد رحلة واسطة النقل، مثل رقم الرحلة، رقم رحلة الطيران، رقم رحلة القطار.
7	098	طرق دفع أجور الشحن، رمز	رمز تحديد طرق دفع أجور الشحن.
8	047	مركز جمارك الخروج، رمز	لتحديد مركز جمارك الخروج الذي يتم من خلاله تصدير البضائع
9	085	أول مركز جمارك الوصول، رمز	لتحديد أول مركز جمارك وصول. ويمكن أن يكون جزء من بحر، مطار للنقل الجوي وميناء بري للنقل البري.
10	064	بلد (بلدان) المرور، رمز، إذا كانت معروفة قبل التحميل	لتحديد البلد الذي يتم عبور البضائع والأشخاص من خلالها ما بين بلد المغادرة الأصلي و بلد الوصول النهائي.
11	172	تاريخ ووقت الوصول إلى أول مركز دخول في المنطقة الجمركية، رمز	تاريخ ووقت/التاريخ والوقت المبرمج لوصول وسائل النقل (جواً) لمطار، (براً) لميناء حدودي بري، (بحراً) لميناء بحري، وهو أول ميناء، رمز.
12	138	وصف موجز عن البضاعة	وصف بلغة واضحة وعبارات عامة للسلع المشحونة على وسائل النقل
13	016	رقم المرجعية الفريد للإرسالية	الرقم الفريد المخصص للإرسالية في حالتي التصدير والاستيراد

3.3.1. بيان البضاعة المستوردة

على المستورد او وكيله/وكيلها ان يقدم وبشكل مسبق وبطريقة الكترونية بيانات البضاعة المستوردة إلى الجمارك قبل وصول وسيلة النقل إلى مكتب الجمارك الاول. لاغراض أمنيه، على الجمارك ان لا تطلب اكثر من التفاصيل المدرجه في البند 1/3/1 ، حيث أن بيان البضاعة المستوردة غير مكتمل او بيان مبسط، ربما يمكن ان يتبعه بيان اضافي لاغراض اخرى مثل احتساب الرسوم او جمع الاحصائيات التجاريه في مرحله لاحقه بمقتضى التشريع الوطني. وقد توفر سلسلة التزويد المخولة (انظر 4/2/1) احتمالية دمج تدفق معلومات الاستيراد والتصدير الى بيان واحد لغايات الاستيراد والتصدير والذي يكون مشتركاً بين الإدارات الجمركيه المعنيه.

4.3.1. تبادل المعلومات حول الإرساليات عالية الخطوره.

كجزء من سلسلة الرقابة الجمركيه المتكامله، يجب على الإدارات الجمركيه بالتعاون مع أركان سلسلة التزويد أن تأخذ بالاعتبار تبادل المعلومات بين إدارة جمركية وإدارة جمركية أخرى. وبالتحديد للإرساليات ذات المخاطر العاليه ودعم تقييم المخاطر وتسهيل اخراجها. يمكن أن يشمل مثل نظام المراسلات الإلكتروني هذا على تبادل الإشعارات حول عملية التصدير بما فيها السيطرة على النتائج وكذلك ارسال إشعار الوصول.

يجب ان يتضمن التشريع الوطني أحكام تسمح للسلطات الجمركية بتمرير المعلومات التي تجمعها لاغراض تخصصها الى إدارات جمركيه اخرى. ان لم يكن كذلك، مثل هكذا بنود يجب

إيجادها وتفعيلها. يمكن ان يكون الاساس لإيجاد هذه البنود هو القواعد الارشادية لإيجاد قوانين وطنيه لجمع وتبادل المعلومات الجمركيه. بالاضافه الى انه يمكن استخدام ادوات منظمة الجمارك العالميه مثل اتفاقية جوهنزبيرغ حول التعاون في المسائل الجمركية ونموذج الاتفاقية الثنائيه حول تبادل المعلومات الجمركية كأساس لتبادل المعلومات حول البضائع عالية الخطورة.

5.3.1. إشعار "عدم التحميل" و "عدم التفريغ"

يجب على الإدارة الجمركية إصدار نظام والذي يمكن من خلاله إصدار إشعار حول الإرساليات التي لا يمكن تحميلها أو تنزيلها. ويجب إصدار هذا الإشعار خلال فترة زمنية محددة تتبع تقديم البيانات المطلوبة لغايات إدارة المخاطر.

6.3.1. الفترة الزمنية

يجب تعريف الفترة الزمنية التي يمكن من خلالها تقديم بيانات الشحن والبضائع للسلطات الجمركية في حالتها الاستيراد والتصدير كما وردت في التشريع الوطني بعد إجراء التحليل الدقيق للوضع الجغرافي والآليات التي يتبعها قطاع الأعمال لكافة أشكال النقل، وأخيراً بعد إجراء المشاورات مع القطاع الخاص والإدارات الجمركية الأخرى ذات العلاقة. وعلى الجمارك توفير متطلبات الدخول للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين بدون الاعتبار لأشكال النقل. على أي حال، لغاية تأمين المستوى الأدنى للتناسق وبدون تمييز لحالات محددة، على الجمارك ان لا تطلب البيانات المسبقة ان يتم تسليمها عن فترات تزيد عما يلي:

النقل البحري:

- الشحن بالحاويات: 24 ساعة قبل التحميل في ميناء المغادرة.
- البضائع السائبة/ البضائع السائبة المجزأة : 24 ساعة قبل الوصول الى اول ميناء في بلد المقصد.

النقل الجوي:

- الرحلات القصيره: عند اقلاع الطائرة.
- الرحلات الطويله: 4 ساعات قبل الوصول الى المطار الاول في بلد المقصد.

النقل بالقطار:

- ساعتين قبل الوصول الى المحطة الاولى في بلد المقصد.

النقل البري:

- ساعة واحده قبل الوصول الى المركز الحدودي في بلد المقصد.

7.3.1. نموذج البيانات الصادر عن منظمة الجمارك العالمية

يجب على الإدارات الجمركية ضمان بأن أنظمة المعلومات التي تستخدمها قابلة للتشغيل ومبنية على معايير مفتوحة. ولذلك، على الإدارات الجمركية استخدام نموذج البيانات الصادر عن

منظمة الجمارك العالمية والذي يعرف الحد الأعلى لمجموعة البيانات اللازمة لإنجاز إجراءات التصدير والاستيراد. كذلك يحدد نموذج المعلومات شكل الرسائل الإلكترونية لبيانات الشحن والبضاعة الملائمة. كما يشمل نموذج معلومات المنظمة على جميع عناصر المعلومات المدرجة في الفقرات 1/3/1 ، 2/3/1 ، 3/3/1 أعلاه والتي يمكن أن تكون مطلوبة من خلال المعلومات المسبقة لأغراض أمنيه.

8.3.1. النافذة الواحدة

على الإدارات الجمركية تطوير علاقاتها مع الأجهزة الحكومية الأخرى التي تشترك في العمل الجمركي والمشاركة في سلسلة التجارة العالمية من أجل ضمان الانسياب السهل لبيانات البضائع وكذلك تبادل استخبارات المخاطر على المستويات الوطنية والدولية. ويسمح هذا للتجار القيام بتقديم المعلومات المطلوبه إلكترونيا مرة واحدة من خلال سلطة محدده واحده ويفضل أن تكون الجمارك. في هذا السياق، على الجمارك ان تسعى الى الاندماج الوثيق بالعمليات التجاريه وتدفق المعلومات في سلسلة التوريد العالميه، على سبيل المثال الاستفادة من التوثيق التجاري مثل الفاتوره وطلب الشراء كبيانات تصدير واستيراد.

9.3.1. الإدارة المتكاملة للحدود

يجب أن تطور الحكومات ترتيبات تعاونية من خلال مؤسساتها الحكومية التي تشترك في سلسلة التجارة الدولية. يجب أن تعمل الحكومات أيضاً مع المؤسسات الحدودية في الدول المجاورة من أجل تعظيم جهود تنسيق إجراءات الرقابة الحدودية. يجب أن يشمل تنفيذ مثل هذا التعاون المشكلات الحدودية مثل التعاون والتنسيق الوطني والدولي وتبني المعايير الدولية في هذا الشأن. يجب أن تؤدي منهجيات الإدارة المتكاملة للحدود إلى تسهيل إجراءات التجارة من خلال سلسلة توريد آمنه. ومن أجل مساعدة الإدارات الجمركية ، فقد طورت منظمة الجمارك العالمية دليل حول الإدارة المتكاملة للحدود (أنظر المجلد 9 للدليل الوافي للمنظمة تاريخ المجموعة 2006/11).

4/1. سلسلة التوريد المعتمدة

1.4.1. المشغلون الاقتصاديون المعتمدون

إن المشغل الاقتصادي المعتمد هو الذي يفي بمتطلبات المعايير التي تحددها الجمارك والمنصوص عليها في الملحق 2 والتي تهدف إلى إجراءات تخليص سريعة ومبسطة بالحد الأدنى من المعلومات. تشمل المعايير أن يكون هناك سجل ملائم يهتم بتلبية متطلبات الالتزام بالمعايير الجمركية وإظهار الالتزام لأمن سلسلة التوريد من خلال المشاركة في برنامج الشراكة بين الجمارك وقطاعات الأعمال وتوفير نظام مرض لإدارة سجلاتهم التجارية. يجب على الإدارات الجمركية الاتفاق على الاعتراف المتبادل حول أوضاع المشغلين الاقتصاديين المعتمدين.

2.4.1. سلسلة التوريد المعتمدة

هي عبارة عن مفهوم والذي من خلاله يمكن لكافة المشاركين في سلسلة التوريد والذين يتم اعتمادهم من قبل الجمارك في مجال معايير أمن مناولة البضائع والمعلومات ذات الصلة. يمكن ان تستفيد كافة الإرساليات التي تمر من بلد المنشأ إلى بلد المقصد من خلال هكذا سلسلة من

الاجراءات المتكاملة والمبسطة لعبور الحدود، حيث يمكن طلب بيان جمركي مبسط واحد فقط بحد ادنى من المعلومات لكل من اغراض التصدير والاستيراد.

2. المعيار رقم 2 صلاحيات معاينة الشحنة

يجب ان يكون للإدارة الجمركية السلطة في معاينة الشحن المصدر والمستورد والمار بالعبور (الترانزيت) والأقطرمة (تغيير واسطة النقل).

3. المعيار رقم 3 التكنولوجيا الحديثه في معدات المعاينه

يمكن استخدام أجهزة الفحص بالأشعة أو أجهزة قياس الإشعاعات، كلما كان ذلك ممكناً لفحص الإرساليات بناءً على آليات تحليل المخاطر، وتستخدم هذه الأجهزة لفحص الإرساليات عالية الخطورة وبشكل سريع دون المساس بتسهيل انسياب التجارة المشروعة.

التكنولوجيا الحديثة

لغايات مساعدة الدول الأعضاء، تحتفظ منظمة الجمارك العالمية ببنك معلومات حول التكنولوجيا المتقدمه واطار أدلة إرشادية مفصلة حول شراء وتشغيل معدات الفحص بالأشعة السينية وأشعة جاما.

4. المعيار رقم 4 أنظمة إدارة المخاطر

على الإدارات الجمركية تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر لتحديد الإرساليات ذات الخطورة العالية.

1.4. أنظمة الانتقائية الآلية

على الإدارات الجمركية تطوير أنظمة الانتقائية الآلية حسب المواصفات العالمية في مجال إدارة المخاطر من أجل تحديد الإرساليات عالية الخطورة والتي تركز على معلومات واستخبار استراتيجي متقدم للإرساليات البحريه والمنقولة بالحاويات، ويجب تطبيق هذه القدرات بشكل موحد قبل تحميل الباخره.

2.4 إدارة المخاطر

هي عبارة عن تطبيق منظم لإجراءات الإدارة والتي تزود الجمارك بالمعلومات الضرورية لتحديد الشحنات التي تنطوي على خطورة.

3.4 استراتيجية الاستخبار والمعلومات العالمية الصادة عن منظمة الجمارك العالمية

إن إدارة المخاطر الفعالة لها دور كبير في جمع المعلومات وتحليلها ونشرها الأمر الذي يمكن من تفعيل دور الجمارك في الرقابة والعمليات. هذه الوظيفة الاستخباريه مترافقه مع إداة معايير

تقييم المخاطر والتي يصدر عنها مؤشرات مخاطر من أجل انتقائية عمل الجمارك في فحصها للبضائع ووسائل النقل والتي تقع ضمن استراتيجية منظمة الجمارك العالمية للمعلومات والاستخبار.

4.4 المراجع

تعتبر المراجع التالية ضرورية لإدارة وتحليل المخاطر وهي: دليل منظمة الجمارك حول إدارة المخاطر، الإستراتيجية العالمية لمنظمة الجمارك العالمية حول الاستخبار والمعلومات، مؤشرات الخطورة ومعايير تقييم المخاطر الصادرة عن المنظمة.

5. المعيار رقم 5 الشحنات أو الحاويات عالية المخاطر

الشحنات وشحنات الحاويات عالية المخاطر هي تلك التي لا يتوفر حولها معلومات كافية لاعتبارها شحنات منخفضة المخاطر والتي يدل عليها الاستخبار التكتيكي على أنها عالية المخاطر، أو اعتمدت طريقة لتقييم المخاطر مرتكزة على عناصر معلومات أمنيته والتي تشخص الشحنة على أنها عالية الخطورة.

الانتقائية والتشخيص والاستهداف

على الإدارات الجمركية استخدام أنظمة متطورة للانتقائية والتشخيص والاستهداف من أجل تحديد الشحن عالي الخطورة متضمنة استخدام المعلومات الإلكترونية المسبقة حول إرساليات الشحن من وإلى الدول قبل مغادرتها أو وصولها، استخدام الاستخبار الاستراتيجي، بيانات التجارة الآلية والتحليل غير المنتظم والأمن النسبي لتجار سلسلة التوريد. على سبيل المثال، تصديق محور الجمارك وقطاع رجال الاعمال وتفعيل الأمن في بلد المنشأ يقلل من المخاطر وبالتالي تقليل عمليات الاستهداف.

6 - المعيار 6 - المعلومات الإلكترونية المسبقة

على الإدارات الجمركية طلب معلومات الكترونية مسبقة حول الشحنة وشحنات الحاويات في الوقت المحدد من أجل القيام بوقت كاف بتقييم المخاطر.

1.6 الحاجة إلى الحوسبة

يتطلب التبادل الإلكتروني المسبق للمعلومات الجمركية استخدام أنظمة جمركية محوسبة متضمنة استخدام التبادل الإلكتروني للمعلومات عند الاستيراد والتصدير.

2.6 الإرشادات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT في إتفاقية كيوتو المعدلة

تتضمن المعايير 1.7 ، 6.9 ، 3.21 ، 3.18 من الملحق العام من إتفاقية كيوتو المعدلة الطلب من الجمارك تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات ICT للعمليات الجمركية بما فيها استخدام تكنولوجيا التبادل التجاري الإلكتروني . لهذه الغاية قامت منظمة الجمارك بإعداد مرشد مفصل لتطبيق الأتمتة في الإدارات الجمركية. يجب الرجوع لهذا المرشد لاتفاقية كيوتو المعدلة حول تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية من أجل تطوير أنظمة المعلومات الجديدة وتعزيز الأنظمة

القائمة. بالإضافة التوصية للإدارات الجمركية بالرجوع إلى ملخص منظمة الجمارك العالمية حول حوسبة الاجراءات الجمركية.

3.6 استخدام أنظمة المشغلون الاقتصاديون المعتمدون

توصي الإرشادات العامة لتكنولوجيا المعلومات ICT إمكانية استخدام أنظمة تشغيل تجاريه وتدقيقها من أجل تلبية المتطلبات الجمركية. تحديداً في مجال سلسلة التوريد المخولة، يمكن أن تقوم السلطات الجمركية بالدخول على شبكة الهاتف للأنظمة التجارية لكافة الجهات المشاركة. ويمكن في اللحظة التي يتم فيها حل مسألة السرية أو أية أمور قانونيه، أن تقدم آلية لتحسين الوصول إلى المعلومات الحقيقية، وان تقدم إمكانية تقديم إجراءات مبسطة بعيدة المدى. مثال آخر هو أنظمة مجتمع الشحن (CCS)، حيث تقوم جميع الجهات المشاركة في سلسلة النقل في الموانئ والمطارات بإنشاء نظام إلكتروني والذي من خلاله يتم تبادل جميع المعلومات المرتبطة بالشحن والنقل. ويشترط أن تحتوي هذه الأنظمة على التفاصيل الضرورية لأغراض الرقابة الجمركية، وعلى الإدارات الجمركية أن تأخذ بالاعتبار المشاركة في مثل هذه الأنظمة واستخلاص المعلومات المطلوبة لأغراض الجمركية.

4.6 معايير تبادل المعلومات إلكترونياً

يوصي مرشد تكنولوجيا المعلومات (ICT) في اتفاقية كيوتو المعدلة حول تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية بان تقدم الإدارات الجمركية أكثر من حل لتبادل المعلومات إلكترونياً. بينما يستخدم نظام تبادل المعلومات إلكترونياً (EDI) المعيار الدولي للأمم المتحدة والذي ما يزال أحد اختيارات التبادل المفضل. على الإدارات الجمركية أن تأخذ بعين الاعتبار خيارات أخرى مثل (XML). اعتماداً على المخاطر، يمكن من استخدام البريد الإلكتروني والفاكس لتقديم الحلول المناسبة.

5.6 نموذج البيانات الصادر عن منظمة الجمارك العالمية

يطلب من المشغلين الاقتصاديين المعتمدين تقديم بيانات حول الشحنات والبضائع إلى الجمارك على أساس الكتيبات الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية والتي تستخدم تفصيلات الرسائل الإلكترونية لنموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية.

6.6 أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتطلب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) عموماً وتبادل المعلومات إلكترونياً على شبكات مفتوحة تحديداً استراتيجية أمن مفصله لبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولهذا يجب أن ينظر إلي أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء مكمل لأي جزء من إستراتيجية أمن سلسلة التوريد الجمركية. على الإدارات الجمركية أن تتبنى نظام تقييم من أجل الوصول إلى استراتيجية أمن تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال وعملي. يحدد دليل اتفاقية كيوتو لتكنولوجيا المعلومات (ICT) طرق يمكن من خلالها تأمين استراتيجية أمن تكنولوجيا معلومات شاملة لتوفير إجراءات سلامة وسرية المعلومات لأنظمة المعلومات والمعلومات التي يتم التعامل بها، بما فيها على سبيل المثال، تجنب الرفض في المنشأ أو عند استقبال البضائع. يوجد عدة طرق لتطبيق أمن تكنولوجيا المعلومات والذي من أجله يوجد مرجع في دليل اتفاقية كيوتو لتكنولوجيا المعلومات.

7.6 التوقيع الرقمي

يوجد عنصر أمني هام في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستراتيجية أمن سلسلة التزويد، وهو الذي يتعلق بالتوقيع الرقمي. يمكن أن يلعب التوقيع الرقمي أو ترتيبات البنية التحتية للمفتاح العام (PKI) دور هام في تأمين تبادل المعلومات إلكترونياً. تشتمل سلسلة الجمارك المتكاملة للرقابة على إمكانية قيام التجار بتسليم بياناتهم مقدماً لكل من الإدارة الجمركية في حالة التصدير وإلى الإدارة الجمركية في حالة الاستيراد. سيكون من المفيد إذا قام المشغلون الاقتصاديون المعتمدون بالاستفادة من الاعتراف المتبادل بالشهادات الرقمية. سيسمح هذا للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين بتوقيع جميع الرسائل الإلكترونية لتلك الإدارات الجمركية التي قبلت اعتماد هذه الشهادة. يمكن أن يساعد هذا الاعتراف بالشهادات الرقمية عبر الحدود في زيادة الأمن، ولكن في نفس الوقت، تقديم التسهيلات وتبسيط الإجراءات للتجار. ولهذه الغاية، على الإدارات الجمركية تطبيق توصيات منظمة الجمارك العالمية بخصوص التبادل الإلكتروني والتصديق الصادر عنها وعن الجهات التنظيمية الأخرى.

8.6 بناء المقدر

على الإدارات الجمركية التي تطلب المساعدة في تطوير واكتساب الانظمة الآلية الضرورية ، ان تكون لديها الإرادة السياسية لتطبيق معايير إطار العمل.

9.6 سرية البيانات وحمايتها

يجب أن يتم تبادل البيانات فقط سواء كان بين الإدارات الجمركية أو مع مؤسسات القطاع الخاص بناء على طلب الجمارك بعد التشاور بين الجهات الحكومية المعنية حول الترتيبات الواجب اتباعها بخصوص سرية البيانات وحمايتها. ويتم تنفيذ تشريع خصوصية البيانات وحمايتها من أجل حماية حقوق الأفراد فيما يتعلق بالخصوصية وسرية التجارة وكذلك من أجل السماح للأشخاص بالوصول إلى بياناتهم الشخصية الموضوعه للتأكد من دقتها وصحتها.

وفي هذا الخصوص، يجب أن يتضمن التشريع الوطني أحكاماً تنص على أن أي بيانات تم جمعها أو نقلها من قبل الإدارات الجمركية يجب أن تعامل بسرية وبشكل آمن وأن يتم حمايتها بالشكل الكافي، كما أنه يجب منح حقوق معينة للأشخاص الطبيعيين أو القانونيين الذين تتعلق بهم تلك المعلومات.

وبشكل مشابه، فإنه يتم تناول حماية البيانات وسريتها في أدوات منظمة الجمارك العالمية القائمة مثل اتفاقية جوهانسبيرج حول التعاون الإداري في المسائل الجمركية والاتفاقية النموذجية الثنائية حول تبادل المعلومات الجمركية من أجل كبح المخالفات الجمركية والتحقق فيها.

7. المعيار رقم 7 - الاستهداف والاتصال

يجب أن تقدم وتستخدم الإدارات الجمركية مجموعة معايير استهداف واتصال معيارية متوافقة و/أو آليات لتبادل المعلومات لغايات الاستهداف والفحص المشترك، حيث سوف تساعد هذه العناصر في المستقبل على تطوير نظام مراقبة مشترك.

1.7 استراتيجية الاستخبار والمعلومات العالمية الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية

يحتوي الفصل الرابع من استراتيجية الاستخبار والمعلومات العالمية لمنظمة الجمارك العالمية على أحكام لتقييم الخطورة المعيارية. يعتبر تقييم الخطورة المعيارية جزءاً مهماً في عمل الاستخبار حيث تقدم مخرجات مؤشرات الخطورة لموظفي الجمارك لغايات استهداف وفحص البضائع ووسائط النقل.

2.7 وثيقة منظمة الجمارك العالمية التقييم المعيارى الموحد للمخاطر

تقدم وثيقة التقييم المعيارى الموحد للمخاطر هذه للإدارات الجمركية خمس مجموعات من مؤشرات الخطورة. وتضم هذه المجموعات الخاصة: طرق النقل، وحماية الايرادات، والمخدرات ومشتقاتها، والأمن، والممنوعات والمحددات الأخرى ومعايير استهداف معيارية. وتقسم هذه المجموعات أيضاً إلى فصول مؤشرات خطورة يتم تحديثها بشكل دوري.

3.7 وثيقة منظمة الجمارك العالمية لمؤشرات الخطورة العالية

تحتوي وثيقة منظمة الجمارك العالمية لمؤشرات الخطورة العالية على مؤشرات تحدد مجموعات معيارية من معايير الاستهداف للإدارات الجمركية لغايات التحقق من المخالفات الجمركية بشكل عام. وتأتي عناوين الوثائق كما يلي : تفاصيل بيان حمولة وسائط النقل، وتحديد الدولة الأكثر خطورة، عوامل البضاعة والنقل التي قد تكون عالية الخطورة، والبضاعة العالية الخطورة المستخدمة لأغراض الإخفاء، وقائمة بالبضائع الخطرة التي من المحتمل استخدامها في الهجمات الإرهابية، والعوامل التي قد تتضمن خطورة عالية، مثل الحاوية، والمصدر/المستورد والناقل. ويتم تحديث مجموعة المؤشرات هذه بشكل دوري.

4.7 كتيب المنظمة لموظفي الجمارك الخاص بمؤشرات الخطورة- عوامل انتهاكات الملكية

الفكرية

يحتوي هذا الكتيب على قائمة عوامل تشير إلى القرصنة والتزيف ذات الخطورة العالية. سوف تكون مؤشرات الخطورة السبعة عشر هذه مجموعة معيارية لمعايير الاستهداف والتي تستخدم من قبل موظفي الجمارك في مراكز الحدود لغايات مساعدتهم في تحديد الشحنات التي يمكن ان تتضمن خطورة عالية بخصوص انتهاك حقوق الملكية الفكرية.

5.7 الاعترافات القانونية

يمكن تنفيذ نشاطات الاستهداف والمعاينة المشتركة من قبل الإدارات الجمركية لغايات زيادة كفاءتها في ضمان أمن الشحنات وفي مكافحة الجريمة المنظمة العابرة عبر الحدود. يتم تحديد القوانين والشروط لتنفيذ هذه الجهود المشتركة في العادة بين الإدارات الجمركية العالمية. وتحتوي أدوات منظمة الجمارك العالمية مثل اتفاقية جوهانسبيرج والاتفاقية النموذجية الثنائية للتعاون الإداري على أحكام من شأنها ان تدعم مثل هذا التعاون الدولي أو الثنائي.

8 - المعيار رقم 8 معايير الأداء

يجب أن تحتفظ الإدارة الجمركية بتقارير إحصائية تحتوي على مقاييس أداء وتشمل، ولكن لا تقتصر على، عدد الشحنات التي يتم مراجعتها، الإرساليات عالية الخطورة، الفحص الذي تم إجراؤه عليها إما بالوسائل التقنية أو المعاينة الفعلية الحسية أو الشحنات التي تم معاينتها معاينة فعلية فقط،

زمن التخليص الجمركي على البضائع والنتائج الايجابية والسلبية. ويجب أن تتوافق هذه التقارير مع معايير منظمة الجمارك العالمية.

جمع البيانات:

على الإدارات الجمركية القيام بجمع وتطبيق البيانات على مقاييس الاداء من أجل تقييم أثر وكفاءة التزامها بمعايير أطار عمل المعايير. ومن أجل هذه الغاية، تعتبر دراسة زمن الإفراج على البضائع التي أعدتها منظمة الجمارك العالمية وسيلة مناسبة لتحقيق ذلك.

9 . المعيار رقم 9 : تقييم الأمن

يجب على الإدارة الجمركية العمل مع السلطات المختصة الأخرى في إجراء تقييم أمن تشمل حركة البضائع في سلسلة التوريد الدولية وأن تلتزم بحل الفجوات التي يتم اكتشافها بشكل سريع.

10 . معيار رقم 10 : نزاهة الموظفين

يجب على الإدارات الجمركية والسلطات المختصة الأخرى أن تشجع على طلب برامج من أجل منع الاختلالات في نزاهة الموظفين وأن تحدد وتكافح انتهاكات برامج النزاهة لديها.

1.10 - إعلان أروشا المعدل والصادر عن منظمة الجمارك العالمية

يعتبر إعلان أروشا المعدل الصادر عن منظمة الجمارك العالمية مصدر التوجيه الأساسي للإدارات الجمركية من أجل تبني أنظمة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

2.10 - التدريب

يتطلب الأمن وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة الدولية موظفين على درجة عالية من التدريب والتحفيز في الإدارات الجمركية وفي الجهات الأخرى المشتركة في سلسلة التوريد. وعلى الإدارات الجمركية ضمان أن جميع مستويات الموظفين لديها يتم تزويدهم بالتدريب اللازم بشكل منتظم لبناء والمحافظة على المهارات المطلوبة لأداء أعمالهم من أجل مراقبة جمركية فاعلة وكفؤة وكذلك العمل في بيئة إلكترونية سليمة.

11 - المعيار رقم 11 : التفتيش الأمني خارج الحدود

يجب على الإدارة الجمركية أن تجري تفتيشاً أمنياً خارج الحدود في بلد ليمنشأ للحاويات والشحنات ذات الخطورة العالية عند الطلب المقنع من قبل البلد المستورد.

1.11 - الفحص عند الطلب

عما يتوفر للإدارة الجمركية، عند تطبيق تقييم الخطورة، سبباً مقنعاً بأن الحاوية أو الشحنة المنوي نقلها إلى أحد موانئ الدخول لها تنطوي على خطورة عالية، يمكنها في هذه الحالة الطلب

من الادارة الجمركية في دولة الحدود المجاورة إجراء فحص للحاوية أو البضاعة، ويفضل قبل التحميل (أنظر 1/4).

2.11 - الاعتبارات القانونية

تسمح الترتيبات الإدارية الأخرى مثل أدوات منظمة الجمارك العالمية ومنها اتفاقية جونهانسبيرج والاتفاقية النموذجية الثنائية حول التعاون الإداري للإدارة الجمركية بأن تطلب من الإدارة الجمركية الأخرى تنفيذ مثل هذا النشاط.

3.3. برنامج سلامة الرصاص الجمركي لغايات أمن الشحن بالحاويات

أهمية تحديد العلاقات الأمنية

سوف يقدم الوضوح والإجماع الأكبر حول العلاقات بين الأطراف المشتركة في حركة البضائع الآمنة المنقولة بالحاويات، بالإضافة إلى التطبيق والتنفيذ الدائم لهذه العلاقات فوائد عدة لجميع الأطراف المشتركة في سلسلة التوريد. وتشمل هذه الفوائد ما يلي:

- إجراءات أمنية مطورة وأفضل لمكافحة الأعمال الإرهابية التي تستغل التجارة العالمية.
- الحد من الخطورة الاقتصادية الناتجة عن الاعاقات أو الاعتراضات التي تواجه التجارة العالمية نتيجة العمليات الإرهابية.
- أمن أفضل لمكافحة السرقة وتهريب الشحنات مع تقليل في الخسائر المباشرة والتكاليف غير المباشرة مثل التأمين.
- أمن أفضل ضد النقل غير الشرعي لبعض المواد مثل المخدرات والأسلحة والأشخاص.
- أمن أفضل ضد الحركة غير القانونية لبضائع "السوق السوداء" و "السوق الموازي".
- خطورة أقل من التهرب الضريبي .
- ثقة أكبر في أنظمة التجارة الدولية من قبل شاحني البضائع الحاليين والمحتملين.
- الفوائد المترتبة على التسهيل مثل تقليل نسبة المعاينة (تقليص وقت الانتظار في الحدود) والوصول إلى إجراءات مبسطة.

المسؤوليات على طول سلسلة الحيازة

أ- مسؤوليات العبور

هنالك مسؤوليات ومبادئ تطبق خلال دورة حياة شحنات البضاعة المنقولة في الحاويات. ويكون التركيز هنا على العلاقات بين الأطراف عند تغيير ضمان أو ملكية الحاوية. والتركيز لا يقلل ولا يجب أن يعزل المسؤولية الأساسية للشاحن عن أمن وحماية توضيب محتويات وترصيص الحاوية. فكل طرف يحوز على الحاوية يترتب عليه مسؤوليات أمنية طالما أن الشحنة معهودة إليهم سواء كانت في نقطة اللقاء أو أثناء نقلها بين نقاط اللقاء. ويتحمل كل

طرف مسؤوليات البيانات المعبأة للحكومة لغايات الفحص الجمركي والأمني. وتشمل هذه المسؤوليات ما يلي:

- حماية الحالة المادية للبضاعة من التلاعب والسرقة والخراب.
- تقديم معلومات مناسبة للسلطات الحكومية بشكل دقيق وعلى أساس زمني لأغراض الفحص الأمني.
- حماية المعلومات المتعلقة بالبضائع من التلاعب والوصول غير المسموح به. وتطبق هذه المسؤولية بشكل متساوي في أوقات ما قبل وأثناء وبعد تعهد حماية البضاعة.

يعتبر الرصاص الأمني جزءاً رئيساً في سلسلة الضمان. وسيتم مناقشة التطبيق السليم للترخيص الأمني في لاحقاً. كما يجب أن يتم تدقيق الترخيص الأمني من قبل الجهة المستلمة عند تغيير الضمان للحاوية التي تحتوي على البضاعة. ويتطلب تدقيق الترخيص فحصاً بصرياً للعلامات التي تدل على تلاعب، ومقارنة الرقم التعريفي للرصاص مع وثائق الحاوية، وتدوين نتائج الفحص في الوثائق المناسبة. وفي حال فقدان الرصاص أو ظهور علامات التلاعب عليه أو ظهور رقم تعريفي مختلف عن وثائق الشحن، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة التالية:

على الجهة المستلمة للبضاعة أن تبلغ الجهة المقدمة للحاوية والشاحن بالاختلاف الحاصل. وكما يجب عليها أن تدون الاختلافات في وثائق الشحن. وعليها أيضاً أن تبلغ السلطات الجمركية وسلطات الضابطة العدلية الأخرى وفقاً للتشريعات الوطنية. أما في حال عدم توفر متطلبات الإبلاغ تلك، فعلى الجهة المستلمة رفض تعهد الحاوية في انتظار الاتصال مع الجهة المقدمة للحاوية وإلى أن يتم حل ذلك الاختلاف. ويجب على الجهة المستلمة للحاوية عند حل الاختلافات، ترخيصها برصاص أمني وتدوين التفاصيل على جميع وثائق الشحنة ذات العلاقة بحيث تشمل رقم الرصاص الجديد.

يمكن تغيير الرصاص الأمني للحاوية لأسباب قانونية. ومثال على ذلك، المعاينة التي تقوم بها السلطات الجمركية في البلدان المصدرة لغايات التحقق من الالتزام بقوانين التصدير أو التي يقوم بها الناقل للتأكد من سلامة الترتيب والتنبيت للشحنات، أو من قبل الإدارات الجمركية في البلدان المستوردة للتأكد من بيانات الشحنة، أو من قبل الضابطة العدلية المخولين بتنفيذ القانون والمعنيين بالقضايا التنظيمية أو الجنائية.

يجب على الجهات الرسمية الخاصة أو العامة التي تقوم بإزالة الرصاص الجمركي من أجل معاينة الحمولة، ووضع رصاص بديل بطريقة تلبى المتطلبات المحددة لاحقاً، كما يجب عليها تدوين تفاصيل التي توصلت إليها على وثائق الشحنة بحيث تشمل رقم الرصاص الجديد.

ب- موقع توظيف وتحميل البضائع في الحاويات

يعتبر الشاحن أو المرسل الشخص هو المسؤول عن تعبئة الحاوية بشكل آمن وعن الوصف الكامل والدقيق لمحتويات الشحنة. كما يعتبر الشاحن مسؤولاً أيضاً عن تثبيت الرصاص الأمني فور إنهاء عملية التحميل، بالإضافة إلى أنه مسؤول عن تحضير وثائق الشحنات بما فيها رقم الرصاص الأمني.

يجب أن يكون الرصاص الأمني للشحنة مطابقاً لتعريف الرصاص الآلي ذو المواصفات الامنية العالية والمحدد في مواصفة الأيزو رقم 17712. يجب تثبيت الرصاص على الحاوية

بطريقة تتجنب ضعف مكان الرصاص لمقبض باب الحاوية من حيث التلاعب به. ومن ضمن الطرق المقبولة للقيام بهذا مواقع الرصاص البديلة التي تمنع الحركات الدورانية ليد الباب الخارجية او تستخدم اجراءات تدل على التلاعب بوضع الرصاص في مكانه المخصص له على أبواب الحاوية مثل رصاص الكيبل المتقاطع مع قضبان قفل الباب.

تقوم شركة النقل البري باستلام الحمولة، كما أنها وتتسلم أيضاً الوثائق وتقوم بمعاينة الرصاص وتسجل ملاحظاتها عن حالة الوثائق وتغادر بعد ذلك مع الحمولة.

ج- محطة العبور الوسيطة

في حال نقلت البضاعة عن طريق محطة عبور وسيطة فإن شركة النقل البري تقوم بنقل ضمان حراسة الحاوية إلى هذه الشركة. تقوم شركة العبور المحطة الوسيطة باستلام الوثائق وبفحص الرصاص ومن ثم تدوين ملاحظاتها حول وضع الوثائق. في العادة، تقوم شركة المحطة الوسيطة بإرسال إشعار إلكتروني بالاستلام إلى الأطراف الخاصة الأخرى للبضاعة. وتقوم شركة المحطة بتحضير الحاوية من أجل المرحلة التالية لنقلها والتي قد تكون بريه أو عن طريق سكة الحديد أو عبر البحر. هنالك فحص مشابه للوثائق عند استلام الحاوية أو عند مغادرتها تقوم به شركة المحطة. من النادر أن تشترك الجهات الحكومية او تعلم عن التنقلات التي تقوم بها شركات المحطة.

د- محطة التحميل البحرية

عند الوصول إلى محطة التحميل البحرية تقوم شركة النقل البرية بنقل عهدة الحاوية إلى مشغل محطة التحميل البحرية. بعد ذلك، يستقبل مشغل المحطة الوثائق ويرسل إشعاراً إلكترونيًا بالاستلام (تقرير عن الحالة) إلى الجهات الخاصة الأخرى ذات العلاقة بالشحنة. ويقوم هذا المشغل بتحضير الحاوية لغايات تحميلها على الشاحنة.

تقوم شركة النقل أو المحطة البحرية كوكيل عن الناقل بمعاينة حالة الرصاص، ومن ثم تدوين الملاحظات في الحال. قد تتم هذه العملية في مدخل المحطة البحرية أو قبل دخول المحطة ولكن قبل أن تتم عملية تحميل الحاوية على السفينة. وتقوم السلطات العامة في البلد مصدر البضاعة بمراجعة وثائق التصدير، كما تقوم بإجراء عمليات المراقبة الضرورية على التصدير، كما توفر آليات الترخيص للأمور الأمنية. اما السلطات الجمركية التي تطلب معلومات اضافية مسبقة، فإنها تستلم هذه المعلومات وتراجعها، وتقوم إما بالموافقة على تحميل الحاوية (ضمنياً أو ظاهرياً) أو تصدر أمر بعدم التحميل للحاويات التي لا يمكن تحميلها والتي تحتاج إلى مزيد من الفحص بما فيها المعاينة الفعلية.

وبالنسبة لتلك الدول التي لديها بيان تصدير ومتطلبات فحص، فإنه يجب على الناقل أن يطلب من الشاحن الوثائق التي تفي بالتزامه بالمتطلبات ذات العلاقة قبل تحميل الشحنة المنوي تصديرها. (يلتزم كل من الشاحن/المرسل بالوثائق وأي متطلبات أخرى تخص عملية التصدير). كلما كان ذلك لازماً، يقوم الناقل البحري بحفظ معلومات بيان المنافيس وتقدمه للسلطات الجمركية التي تطلب مثل هذه المعلومات. ولا يجوز تحميل الشحنات التي صدر أمر بعدم تحميلها على متن الباخرة بسبب حاجتها إلى المزيد من عمليات الفحص.

هـ- محطة تغيير وسائط النقل (الأقطرمة)

تقوم محطة تغيير وسائط النقل (الأقطرمة) بفحص سلامة الرصاص أثناء عملية تنزيل وإعادة تحميل الحاوية على واسطة نقل أخرى. وقد يتم إلغاء هذا الإجراء في مثل هذه المحطات التي لديها خطط أمنية تتوافق مع قانون أمن وتسهيل الميناء والسفينة (صادر عن منظمة الملاحة العالمية).

و- محطة تنزيل الحمولة البحرية

يقوم المستلم/المرسل إليه عادة بتحضير مخلص جمركي مفوض من أجل تسهيل عملية التخليص على الشحنة في محطة تنزيل البضاعة البحرية. وبشكل عام، يتطلب هذا الإجراء أن يقوم صاحب البضاعة بتقديم الوثائق إلى المخلص الجمركي المفوض قبل موعد وصول البضاعة.

يقوم الناقل البحري بتقديم بيان منافيسات إلكتروني حول الشحنة إلى شركة المحطة وإلى السلطات الجمركية في بلد الاستيراد عند الطلب. ويحق للجمارك اختيار حاويات لإجراء مستويات مختلفة من الفحص فور تنزيل البضاعة أو بعد ذلك. كما تقوم السلطات الجمركية بفحص حالة الرصاص الجمركي والوثائق ذات العلاقة بالإضافة إلى محتويات الشحنة نفسها. وفي حال تطلب نقل الحاوية إلى موقع آخر لغايات التخليص وتحت المراقبة الجمركية، يجب على السلطات الجمركية أن تقوم بترخيص الحاوية برصاص جمركي في محطة التنزيل وتدوين ملاحظات الوثائق.

يقوم المستلم/المرسل إليه أو المخلص الجمركي بدفع الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة إلى السلطات الجمركية، بعد ذلك يقوم بإكمال إجراءات الإفراج عن البضاعة. وعند استلام إشعار المغادرة من المحطة البحرية، تقوم شركة النقل بالمعاينة وتسجل حالة الرصاص وتسلم كذلك الوثائق من إدارة المحطة.

ز- المحطة الوسيطة

تطبق نفس الإجراءات التي تتم في المحطات الوسيطة للبلد المستورد في المحطات الوسيطة للبلد المصدر.

ح - موقع التفريغ

عند استلام الحاوية، يقوم المرسل إليه أو من يوكله بمعاينة الرصاص الجمركي ويسجل أية اختلافات على الوثائق. ويقوم بعد ذلك بتفريغ الحاوية ويتحقق من وصف البضاعة وعدد الطرود وحالة البضاعة بالمقارنة مع ما هو مدون بالوثائق. وفي حال وجود نقص أو خراب أو زيادة في المدة الزمنية يتم تسجيلها من أجل المطالبة بها لاحقاً أو لغايات التأمين، كما تخضع الشحنة والوثائق في هذه الحالة إلى التدقيق والمراجعة. أما في حال الاشتباه بوجود مخدرات، أو ممنوعات أو تهريب أو مواد مشكوك فيها، في هذه الحالات يجب إبلاغ السلطات الجمركية أو سلطات الضابطة العدلية المختصة الأخرى في البلد المرسل إليها البضاعة.

4 المحور رقم 2 الشراكة بين الإدارات الجمركية وقطاعات الأعمال: مقدمة

سوف تنشئ كل إدارة جمركية برنامج شراكة مع القطاع الخاص من أجل المشاركة في جهود حماية وتأمين سلسلة التجارة الدولية. وسوف يركز هذا المحور على إنشاء نظام دولي لتحديد مؤسسات القطاع الخاص التي تقدم درجات عالية من ضمانات الأمن فيما يتعلق بأدوارها في سلسلة التوريد. ويجب أن تلمس هذه المؤسسات فوائد جمه نتيجة لهذه الشراكات على شكل تسريع اجراءات وعمليات التخليص والمعايير الأخرى ذات الصلة.

تلخص العبارة التالية من "الأدلة الإرشادية عالية المستوى من ترتيبات التعاون بين أعضاء منظمة الجمارك العالمية والمؤسسات الصناعية لزيادة أمن سلسلة التوريد وتسهيل انسياب التجارة العالمية" العلاقة الهامة بين الجمارك ومؤسسات القطاع الخاص وذلك بإضافة لبنة أخرى لحماية التجارة الدولية:

"للقدر الذي تستطيع فيه الإدارات الجمركية الاعتماد على شركائها في المجتمع التجاري لتقييم ومعالجة المخاطر لسلسلة التوريد الخاصة بها، لذا فإن المخاطر التي تواجه الجمارك تقل. ولذلك، سوف تستفيد الشركات التي لديها الرغبة لتعزيز أمن سلسلة التوريد. ستساعد جهود تقليل المخاطر بهذه الطريقة المؤسسات الجمركية للقيام بواجباتها الأمنية وتسهيل التجارة المشروعة."

إن مثل هذه البرامج سوف تدفع قدماً التقديرات الخاصة بأمن البضائع والحاويات فيما يتعلق بسلسلة الإمداد وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص وكذلك من خلال طلب إجراءات أمن في نقطة المنشأ، مثال ذلك أماكن وضع البضاعة في الحاويات في مهاجع التحميل في بلد التصنيع، علاوة على حركة الحاوية من نقطة إلى نقطة خلال سلسلة التوريد.

يضع هذا الإطار المعايير التي تستطيع من خلالها مؤسسات القطاع الخاص الحصول على وضع معتمد وكشريك في إجراءات أمن سلسلة التجارة. وتعالج هذه المعايير مواضيع هامة مثل تقييم المخاطر، خطة أمن يتم موائمتها للتهديدات والمخاطر التي يتم تقييمها، خطة اتصال، معايير إجرائية لمنع البضائع التي تتطوي على غش أو حتى تلك التي بدون وثائق من دخول سلسلة التجارة الدولية، معايير الأمان للمباني والمنشآت المستخدمة كمستودعات أو أماكن لتحميل البضاعة، أمن الحاويات والبضائع، أمن الأشخاص، حماية أنظمة المعلومات. يتم تحديد أولويات تفويض المشاركين في سلسلة التوريد بعدة عوامل، متضمنه حجم المستودعات، الاجراءات ذات الصلة بالأمن، المخاطر الاستراتيجية التي تظهر في مناطق جغرافية محددة، أو أي مخاطر ذات صلة بالمعلومات. إن عملية تحديد العوامل التي يتم إدراكها سوف تتغير حتماً بناءً على الظروف التي تنشأ.

سوف تكون الاتفاقية العامة حول الثمار التي يجنيها القطاع الخاص كشركاء اقتصاديين معتمدين حاسمة للغاية. سوف تتضمن هذه الفوائد، إجراءات سريعة لعمليات التخليص على البضائع ذات الخطورة المتدنية، إجراءات أمنية مطورة، سلسلة تزويد ذات تكاليف منخفضة من خلال كفاءة الاجراءات الأمنية، سمعة طيبة للمؤسسة، زيادة فرص الأعمال، فهم أعمق للمتطلبات الجمركية، اتصال أفضل بين الشركاء الاقتصاديين المعتمدين والمؤسسات الجمركية.

إن الكثير من مؤسسات الأعمال التي تمارس أعمالها ضمن معايير سلسلة التوريد الدولية يجب عليها الوفاء بمتطلبات الأمن الدولية و/أو لديها برامج أمن داخلية والتي تعالج الاهتمامات الجمركية. يجب أن تكون الأنظمة ضمن محور الجمارك والقطاع الخاص من إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة مبنية على نوعية الاعتماد للمنهجيات الجمركية التي تستخدم تكنولوجيا

المعلومات لتبسيط الإجراءات والمرتبطة بشكل عام مع التجارة العابرة للحدود والتي تقدم فوائد خاصة للمستوردين والمصدرين والمخلصين والشاحنين والناقلين ومقدمي الخدمات.

استخلاصا للعبير الواردة من البرامج الوطنية للشركاء الاقتصاديين المعتمدين، سوف تطور الادرات الجمركية وقطاعات الأعمال الدولية التي تتبنى معايير هذا الإطار معايير المحور رقم 2. 4

1.4. معايير الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص

المعيار رقم 1 - الشراكة

سيشارك المشغلون الاقتصاديون المعتمدون (AEO) المعنيون بسلسلة تزويد التجارة الدولية في عملية التقييم الذاتي التي تتم عن طريق المقارنة مع معايير الأمن وأفضل الممارسات المحددة مسبقاً لضمان أن سياساتهم وإجراءاتهم الداخلية تقدم أمن ملائم مقابل التسوية لشحناتهم وحاوياتهم حتى يتم الإفراج عنها من المراقبة الجمركية في مقصد تلك الشحنات.

المعيار رقم 2 - الأمن

سوف يستخدم المشغلون الاقتصاديون المعتمدون أفضل الممارسات الأمنية المحددة مسبقاً في ممارسات أعمالهم القائمة.

المعيار رقم 3 - التفويض

على الادارات الجمركية بالتعاون مع ممثلين من قطاعات الأعمال تصميم عمليات تحقق او اجراءات اعتماد ذات جودة عالية تقدم حوافز للمؤسسات التجارية من خلال وضعهم كمشغلين إقتصاديين معتمدين.

المعيار رقم 4 - التكنولوجيا

سوف تحتفظ كافة الأطراف ببرامج تكامل البضائع والحاويات وذلك بتسهيل استخدام التكنولوجيا الحديثة.

المعيار رقم 5 - الاتصال

سوف تحدث الادارات الجمركية برامج الشراكة مع القطاع الخاص بشكل منتظم للترويج للحد الأدنى من معايير الأمن وأفضل الممارسات في مجال أمن سلسلة التوريد.

المعيار رقم 6 - التسهيل

سوف تعمل الإدارات الجمركية بالتعاون مع الشركاء الاقتصاديين المعتمدين لتعظيم إجراءات أمن وتسهيل التجارة المصدرة والمستوردة أو المارة بالعبور (الترانزيت).

4. لقد تم ذكر المواصفات الفنية للمحور رقم 1 لإطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة في الفقرة 2.4 من هذه الوثيقة

2.4. التفاصيل الفنية لتنفيذ المعايير

تدرك الإدارات الجمركية ومؤسسات القطاع الخاص الأهمية المزدوجة لأمن سلسلة التجارة وبنفس الوقت ضمان تسهيل انسياب التجارة عبر الحدود. كما تدرك تلك المؤسسات بأن العمل لإنفاذ هذه التحسينات من جهة لهذه المعادلة، فإنها تحصل على فوائد من جهة أخرى. وبهذا الخصوص، يجب إغارة الانتباه إلى " إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة للترتيبات القطاعية التعاونية لزيادة أمن سلسلة التجارة و ضمان تسهيل إجراءاتها"، والتي تخدم كأداة مفيدة لمثل هذا النظام خلال تنفيذ المرحلة الأولى من الإطار. إن حجر الأساس للشراكة بين الإدارات الجمركية وقطاعات الأعمال الناجحة يعتمد على عوامل أساسية عدة بالإضافة إلى الاحترام المتبادل لأدوار بعضها البعض والمسؤوليات في هذا الخصوص. إن الأفكار التالية يجب أن تقود الجهود المشتركة للجمارك- وقطاعات الأعمال وهي: الشراكة، الأمن، التفويض، التكنولوجيا، الاتصالات والتسهيلات.

1. المعيار رقم 1- الشراكة

سيشارك المشغلون الاقتصاديون المعتمدون (AEO) المعنيون بسلسلة تزويد التجارة الدولية في عملية التقييم الذاتي التي تتم عن طريق المقارنة مع معايير الأمن وأفضل الممارسات المحددة مسبقاً لضمان أن سياساتهم وإجراءاتهم الداخلية تقدم أمن ملائم مقابل التسوية لشحناتهم وحاوياتهم حتى يتم الإفراج عنها من المراقبة الجمركية في مقصد تلك الشحنات.

يجب أن يسمح برنامج الشراكة بين الإدارات الجمركية وقطاعات الأعمال بمرونة الخطط الأمنية المبنية على النموذج التجاري للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين.

يجب على الإدارة الجمركية والمشغلين الاقتصاديين المعتمدين تحديد وتوثيق إجراءات أمن الشراكة المناسبة بصورة مشتركة والتي سيتم تنفيذها والمحافظة عليها من قبل المشغلين الاقتصاديين المعتمدين.

يجب أن تكتب وتدقق وثيقة الشراكة بين الإدارات الجمركية وقطاعات الأعمال التي يتم الخروج بها وذلك لضمان، بقدر الإمكان، أن شركاء التجارة من الاقتصاديين المعتمدين بما فيهم المصنعون ومزودي المنتجات والبائعين قد قاموا جميعاً بالتصريح عن نيتهم بالالتزام بالمعايير الأمنية المبينة في إطار عمل المعايير المتعلقة بأمن وتسهيل التجارة العالمية.

يجب أن تتم إجراءات المراجعة الدورية للعمليات والاجراءات الأمنية للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين (المبنية على المخاطر) ويجب أن تتوافق مع الاجراءات الأمنية المبينة في الاتفاق المتعلق بأمن التجارة.

المعيار رقم 2- الأمن

سوف يستخدم المشغلون الاقتصاديون المعتمدون أفضل الممارسات الأمنية المحددة مسبقاً في ممارسات أعمالهم القائمة.

سينفذ المشغل الاقتصادي المعتمد الاجراءات الأمنية التي تضمن أمن المنشآت بالإضافة إلى تلك التي تعمل على مراقبة الحدود الداخلية والخارجية لها وكذلك حق مراقبة الوصول لتلك المنشآت والتي تحظر الدخول غير المشروع الى المنشآت، وساحات الشحن والتحميل من الرصيف ووسائل النقل.

سوف تتضمن مراقبة الوصول إلى المنشآت في سلسلة التوريد الامنة المراقبة الإدارية على اصدار شارات التعريف (الموظف، الزائر، المورد الخ) ووسائل الدخول الاخرى بما فيها المفاتيح وبطاقات الدخول والوسائل الاخرى التي تسمح للدخول غير المقيد الى ممتلكات وموجودات شركة.

سوف تتضمن مراقبة الدخول الى المنشآت في سلسلة التوريد الامنة التخلص بسرعة وبشكل كامل من الهوية التي تصدرها شركة الموظف المنتهية خدمته والتي تخول الدخول الى المنشآت وأنظمة المعلومات.

يجب حماية البيانات الحساسة للتجارة ومن خلال استخدام القدرات الاحتياطية المؤتمتة اللازمة مثل حسابات كلمة السر التي يتم اختيارها بشكل فردي التي تتطلب اعادة منح شهادة بشكل دوري، التدريب الملائم على أمن نظام المعلومات، والحماية ضد الدخول غير المصرح به واساءة استخدام المعلومات.

يجب أن تتضمن برامج الأمن المتعلقة بالافراد عمليات المسح للموظفين والموظفين المحتملين على النحو الملائم وعلى النحو المسموح به في التشريع الوطني. يجب ان تتضمن هذه البرامج تدقيق دوري للمعلومات الاساسية على الموظفين الذين يعملون في المواقع الحساسة المتعلقة بالامن، وملاحظة التغييرات غير العادية للوضع الاجتماعي والاقتصادي للموظف.

وفقاً لنموذج الأعمال للمشغلين الاقتصاديين المعتمدين AEO ، فإنه يجب ان تكون البرامج والاجراءات الامنية في مكانها الصحيح لغايات تعزيز النزاهة لعمليات الشريك التجاري المتعلقة بالنقل، المناولة وتخزين البضائع في سلسلة توريد الأمنة.

يجب أن تستخدم الإجراءات لغايات ضمان بأن كافة المعلومات المستخدمة للتخلص الالكتروني واليدوي على البضائع قابلة للقراءة ودقيقة ومحمية من تعديل او ادخال بيانات غير صحيحة. وسوف يضمن كل من السلطات الجمركية والمشغلين الاقتصاديين المعتمدين الحفاظ على سرية المعلومات التجارية والحساسة المتعلقة بالامن. كما يجب ان تستخدم المعلومات المقدمة فقط للأغراض التي قدمت من اجلها.

يجب على المشغلين الاقتصاديين المعتمدين AEO الذين يقومون بشحن واستلام البضائع أن يقوموا بتسويتها بوثائق شحن ملائمة. يجب على المشغلين الاقتصاديين المعتمدين AEO ضمان أن المعلومات المتعلقة بالبضائع والتي يتم استلامها من الشركاء التجاريين قد تم تقديم تقرير عنها بشكل دقيق وبالوقت المناسب. يجب التعرف على الأشخاص المتخصصين بنقل أو استلام البضائع قبل استلامها أو الإفراج عنها.

يجب على المشغلين الاقتصاديين المفوضين AEO عقد برامج تدريبية لمساعدة موظفيهم للحفاظ على تكامل البضائع، وإدراك المخاطر الداخلية المحتملة وحماية نقاط مراقبة الوصول. كما يجب على المشغلين الاقتصاديين المعتمدين إبقاء الموظفين على وعي باجراءات الشركة لغايات تحديد ورفع تقرير عن الحوادث المشتبه بها.

المعيار رقم 3- التفويض

على الادارات الجمركية بالتعاون مع ممثلين من قطاعات الأعمال تصميم عمليات تحقق او اجراءات اعتماد ذات جودة عالية تقدم حوافز للمؤسسات التجارية من خلال وضعهم كمشغلين إقتصاديين معتمدين. ستضمن هذه العمليات بان الجميع سوف يجنون الفوائد والتي ستعود على استثماراتهم على شكل أنظمة

وممارسات أمن ممتازة بما فيها عمليات التقييم والتفتيش التي تستهدف المخاطر المنخفضة والتخليص السريع على بضائعهم.

على الإدارات الجمركية التعاون (بوسائل متنوعة) مع الشركاء التجاريين لتحديد الفوائد المشتركة التي يتم جنيها من خلال المشاركة الجماعية في سلسلة التوريد الآمنة.

على الإدارات الجمركية الاستجابة لاهتمامات المشغلين الاقتصاديين المعتمدين الـ AEO ومن يفوضونهم، وتحديد بالتشاور معهم، الأسلوب الرسمي للاتصال والذي يضمن أن المسائل قد تم استلامها ومعالجتها وحلها بصورة مناسبة.

على الإدارات الجمركية توثيق الفوائد الملموسة التي يتوقع ان تقدمها (بحدود صلاحياتها) للشركاء التجاريين المشتركين بشكل كامل في سلسلة التوريد الآمنة. يجب أن يتم قياس هذه الفوائد ورفع تقرير عنها، وأن تتماشى مع الالتزامات على اعتبار انها تمثل مرحلة جمركية في البرامج الوطنية .

على الإدارات الجمركية أن تتفق على آلية اعتراف متبادل لوضع المشغلين الاقتصاديين المعتمدين AEO

على الإدارات الجمركية، حيثما كان ذلك ملائماً، ان تسعى او تعدل الأحكام وتطبق الاجراءات المتعلقة بتسريع عمليات التخليص على البضائع للإستهلاك المحلي او التصدير والتي يتم تحديدها على اعتبار انها تمثل فئة الشحنات ذات المخاطر المنخفضة للاعتبارات الامنية.

ستحصل الإدارات الجمركية على فوائد من خلال الاجراءات الامنية المعززة لحركة البضائع في سلسلة التوريد الدولية، في حالة استخدام عمليات الاستخبار المتطورة وقدرات تقييم المخاطر واستهداف افضل للشحنات ذات المخاطر العالية والتي ستؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد.

ستحصل الإدارات الجمركية، بالإضافة إلى المشغلين الاقتصاديين المعتمدين الـ AEO ، على فوائد نتيجة استخدام آليات التقييم والتحقق الذاتي.

المعيار رقم 4 - التكنولوجيا

سوف تحتفظ كافة الأطراف ببرامج تكامل البضائع والحاويات وذلك بتسهيل استخدام التكنولوجيا الحديثة.

سوف يتكيف المشغلون الاقتصاديون المأمونون مع المتطلبات الحالية والمنصوص عليها بالاتفاقيات الدولية متضمنة، وليست مقتصرة على، اتفاقية عام 1972 حول الحاويات الجمركية واتفاقية النقل البري الدولي (التير) 1975.

على الإدارات الجمركية تشجيع وتسهيل الاستخدام الطوعي للتكنولوجيا الحديثة من قبل المشغلين الاقتصاديين المعتمدين واستخدام الرصاص الجمركي الميكانيكي من أجل استحداث ومراقبة تكامل البضائع، علاوة على رفع تقارير حول التدخل غير المخول بالحاويات والبضائع.

على المشغلين الاقتصاديين المعتمدين امتلاك إجراءات موثقة توضح سياساتهم الداخلية بخصوص ترخيص وإجراءات التعامل مع الشحن وكذلك الحاويات التي تستخدم الرصاص الجمركي الأيمن أو الوسائل الأخرى التي تمنع العبث بالبضائع أثناء شحنها.

على الإدارات الجمركية توثيق إجراءاتها والتي توضح أنظمة التحقق من الرصاص الجمركي بالإضافة إلى إجراءاتها العملية للتعامل مع أي تلاعب به.

على الإدارات الجمركية والمشغلين الاقتصاديين المعتمدين الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة وخصوصاً في المجالات ذات الاهتمام المشترك من أجل جني ثمار الفائدة من تطور معايير الصناعة وتكامل تكنولوجيا الحاويات، علاوة على الجاهزية العملية المتبادلة والعائدة إلى تحديد اختراقات أمن الرصاص الجمركي.

المعيار رقم 5 - الاتصال

على الإدارات الجمركية تحديث البرامج التجارية للقطاع التجاري وبشكل منظم لتعزيز الرضا والترويج لمعايير الأمن والممارسات الفضلى لأمن سلسلة التوريد.

على الإدارات الجمركية، بالتشاور مع المشغلين الاقتصاديين المعتمدين أو وكلائهم، تطوير إجراءات يمكن اتباعها في حالات الاستيضاح أو المخالفات الجمركية متضمنة تزويد المشغلين الاقتصاديين المعتمدين أو وكلائهم بأرقام الهواتف كلما دعت الضرورة لذلك من أجل الاتصال مع رجال الجمارك في الحالات الطارئة.

على الإدارات الجمركية التشاور مع كافة الأطراف المشتركين في برنامج أمن وتسهيل سلسلة التجارة العالمية وعلى المستويين الوطني والمحلي وذلك لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك وخصوصاً التعليمات والإجراءات والمتطلبات الجمركية لأمن المواقع والإرساليات.

على المشغلين الاقتصاديين المعتمدين الاستجابة للتنسيق الجمركي لما ذكر آنفاً من جهود من أجل المساهمة في حوار يسهم في بصيرة ذات معنى وذلك لضمان بأن تبقى البرامج وثيقة الصلة بالموضوع ولها ما يبررها لمعايير الحد الأدنى من الأمن والتي تخدم الطرفين.

المعيار رقم 6 - التسهيل

على الإدارات الجمركية التعاون مع قطاعات الأعمال لزيادة إجراءات أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية المصدرة والمستوردة أو المارة بالعبور (الترانزيت).

على الإدارات الجمركية تعديل والنماس الأحكام وتنفيذ الإجراءات التي تعزز وتبسط تقديم المعلومات المطلوبة لغايات التخليص الجمركي بحيث تسهل التجارة وتحديد الشحن عالي الخطورة لتبني الإجراءات المناسبة⁴ بخصوصه.5

يجب على الإدارات الجمركية وضع الآليات التي تسمح لقطاعات الأعمال التعليق على التعديلات المقترحة والتي تؤثر على دورهم في أمن سلسلة التوريد.

⁵ تقدم اتفاقية كيوتو المعدلة والمنبثقة عن منظمة الجمارك العالمية نموذج عالمي والذي من خلاله يتم إتمام هذا الإجراء

5 الشركاء لاقتصاديون المعتمدون، الشروط والمتطلبات والفوائد

لقد صممت منظمة الجمارك العالمية معايير لضمان أمن وتسهيل الحركة المضطربة للبضائع في سلسلة التجارة العالمية. وقد تم تضمين هذه المعايير في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية، والذي تم تبنيه خلال اجتماعات مجلس المنظمة خلال شهر حزيران 2005. وقد أبدت العديد من الإدارات الجمركية الأعضاء حسن النية لتنفيذ معايير هذا الإطار. وكإعتراف بضرورة إطلاق هذا البرنامج الجديد وبدون تأخير، فقد تبنى مجلس المنظمة الوثيقة الأصلية للإطار والتي تحتوي على المبادئ العامة والتي تخص أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية.

يتضمن هذا الإطار مفهوم الشركاء الاقتصاديون المعتمدون، كما يتضمن أساسيات التوجيه الفني لتنفيذ مثل هكذا برامج على المستوى العالمي بين الدول الأعضاء في المنظمة وبين المجتمع التجاري الدولي. تم تصميم هذه الوثيقة لتكون نقطة البداية للبرامج الوطنية، علاوة على أنها تدعم التطبيق الفعال للمعايير المنصوص عليها في المحور الثاني (الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص) الواردة في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية. سوف يوفر هذا الإرشاد التنفيذ طويل الأمد للمعايير ذات معنى والتي تنطبق على المؤسسات الجمركية والشركاء الاقتصاديين المعتمدين على المستوى الدولي. وسوف تشكل هذه المعايير الدولية الأساس الذي تسلكه كافة الأطراف التي تشترك في هذا الجهد.

تدرك الإدارات الجمركية بأن سلسلة التوريد هي عبارة عن كيان مترابط. وأنها تتكون من سلسلة من اللاعبين يمثلون المؤسسات الصناعية والتجارية. تمتلك بعض سلاسل التوريد درجة من الديمومة بما يضمن لعبها أدواراً متواترة على أسس طويلة الأمد بالنيابة عن مستورد منتظم لبضاعة إلى بلد ما. من أجل أن يقوم أعضاء سلسلة التوريد إما بالتغير باستمرار أو التجمع من أجل اتمام صفقة تجارية واحدة. وتقدر المؤسسات الجمركية بمعزل عن الطبيعة المنتظمة أو المؤقتة لسلسلة التوريد التفصيلية بأنها لا تملك أي جزء من هذه السلسلة. إن من يملك سلسلة التوريد هي مجموعات كثيرة من مؤسسات القطاع الخاص والتي تعمل كجزء من أي سلسلة. لهذا السبب، فإن دعم والمشاركة في أعمال القطاع الخاص أساسي لنجاح مفهوم إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة.

ولتحقيق ذروة أهداف الأمن والتسهيل الواردة في إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة، يجب على الإدارات الجمركية تبني منهجيات شفافة وواضحة في عملياتها الجمركية والتي تكون متطورة ومضبوطة ومحسنة لفائدة المجتمع التجاري الدولي. وفي هذا الاتجاه، يجب على الإدارات الجمركية أن تضع باعتباراتها طرقاً مبنية على مصادرها الحالية أو المستقبلية، ومساعدة مؤسسات القطاع الخاص على القيام بأعمالها بطرق فعالة كلما كان ذلك ممكناً. يتوفر لدى المجتمع التجاري ومجتمع النقل الدوليين الخبرة الكافية والمعرفة والتي تستفيد منها المؤسسات الجمركية للقيام بمسؤولياتها في مجال أمن وتسهيل التجارة. يجب على القطاع الخاص أن يستفيد من هذه الفرصة ليطرق أبواب جديدة للتعاون مع الجمارك، وكذلك مساعدة الجمارك بسلطاتها المتعلقة بالأمن. ومن أجل كسب تأييد ودعم القطاع الخاص، من الضروري تطوير عبارة واضحة تبرز حصول أحد أركان سلسلة التوريد على وضع الشركاء الاقتصاديين المعتمدين. يجب أن يكون هناك فهم مشترك لشروط ومتطلبات حالة الشركاء الاقتصاديين المعتمدين، والتي يجب أن تكون معدة بشكل تفصيلي في البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدين. وبشكل أساسي، كما في الخطوة الأولى، يجب عرض فوائد ملموسة يتم إدراكها من قبل الشركاء في برامج معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة. يمكن تقديم تقدير من منظمة الجمارك العالمية لمؤسسات القطاع الخاص حول فوائد

تطبيق هذه المعايير، بالإضافة إلى فوائد المشاركة الفعالة في جهود تقوية الأواصر في مجال أمن سلسلة التوريد العالمية، والتي تعتبر عاملاً هاماً تمكن القطاع الخاص من تبرير التكاليف الإضافية المتحققة نتيجة هذه العملية الخاصة بتعزيز معايير أمن التجارة. كما سوف تمكن الفوائد الواضحة والملموسة من تقديم حوافز للقطاع الخاص.

من الواضح بأن الدول الأعضاء في المنظمة سوف تواجه جملة من التحديات عند بدءها تنفيذ برامج الشركاء الإقتصاديين المعتمدين في إدارتها الجمركية، ولكن الشيء الضروري وهو إبراز دور الجمارك كلاعب أساسي في مجال أمن الإقتصاد والموجودات المادية للأمم من خلال حماية إنسياب التجارة في سلسلة التوريد الدولية.

وللقدر الذي تستطيع من خلاله الإدارات الجمركية من تطوير منهجيات مرنة لتطوير برامج الشركاء الإقتصاديين المعتمدين، فإنه بمقدورها إدارة تطوير والحاجة إلى إجراء تعديلات للبرامج الوطنية في هذا السياق. وسوف تكون هذه الوثيقة الأساس لاتمام هذا البرنامج.

وأخيراً، يجب الإعراف بأن النظام العالمي في مجال الاعتراف المتبادل للبرامج الوطنية في مجال أمن وتسهيل التجارة سوف يتطلب المزيد من الوقت لإنجازه، وبهذا الخصوص، فقد اقترحت الدول الأعضاء في المنظمة والأمانة العامة لها بأن يتم تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة وعلى مراحل، بالإضافة إلى التوقعات بالنسبة للتطبيق المستقبلي لبرامج الاعتراف المتبادل للأنظمة الجمركية للرقابة الخاصة ببرامج الشركاء الإقتصاديين المعتمدين. يجب على المؤسسات الجمركية ومؤسسات القطاع الخاص أن تتفق لجنى المزيد من التأثير في مجال أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية، مع الإبقاء على الزخم في تطبيقات إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة والقيام بمنهجيات عمل لتنفيذ معاييرها بشكل عاجل.

1.5. تعريفات

الشركاء الإقتصاديون المعتمدون: يتم تعريفهم في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية كالتالي، " ... كل طرف يشترك في حركة إنسياب التجارة مهما كان الدور الملقى عليه والتي تم المصادقه عليها من قبل أو بالنيابة عن السلطة الجمركية الوطنية والتي تلتزم بمعايير منظمة الجمارك العالمية أو معايير أمن التجارة. تتضمن السلسلة ما يلي: المصنعين، المستوردين، المصدرين، شركات التخليص، الناقلين، الوسطاء، الموانئ البحرية والجوية، مشغلي المرافق الحدودية، المشغلين المتكاملين، المستودعات، الموزعين".

الشحن أو وسائط النقل: تتضمن حاويات النقل البحري، حاويات النقل الجوي، الشاحنات القاطرة والمقطورة.

الطرف الثالث: كل جهة خارجية (غير جمركية) والتي تساعد الجمارك لإنجاز مراجعات تقييم مخاطر الأمن وإجراءات الاعتماد ذات الصلة.

الاعتماد: أي إجراء يمكن من خلاله سلسلة التوريد للشركاء الإقتصاديين المعتمدين، وكل الآليات ذات الصلة والتي يتم توظيفها بواسطة للوصول إلى هذا الوضع، هي عرضه للمراجعة الشفافة من قبل السلطة الجمركية و/أو طرف ثالث مكلف من قبل الجمارك، والتي ربما يمكن توظيفها من قبل الجمارك للمساعدة في جهود الاعتماد الفعليه.

التفويض: إن الاعتراف بوضعية الشركاء الاقتصاديين المعتمدين في مثل هذه البرامج، والمبنية على منهجية إدارية والتي تتضمن مثل هكذا آليات كمراجعة وثائق المتقدمين بطلبات، المساعدة العملية في إجراءات الأمن لمواقع العمل، من أجل تحديد معايير الالتزام بالمعايير الدولية الأساسية لإطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة الدولية.

منهجية المراحل: منهجية الخطوة بخطوة لتنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة من قبل الإدارة الجمركية بما يتوافق مع مقدرتها وكذلك الأهداف المتوقع تحقيقها للوصول إلى وضعية الاعتراف المتبادل.

2.5. الشروط والمتطلبات للمؤسسات الجمركية والشركاء الاقتصاديين المعتمدين

يدرك إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة التعقيدات الخاصة بسلسلة التجارة الدولية ويوافق على تطبيق وتنفيذ جملة من معايير الأمن المبنية على تحليل المخاطر. لذلك، يسمح هذا الإطار بمنهجيته مرنة وتكيف خطط الأمن المبنية على نموذج أعمال الشركاء الاقتصاديين المفوضون. سيتم لاحقاً وصف بعض المعايير الأمنية الجمركية المحددة بشكل مناسب وكذلك أفضل الممارسات. إنها المعايير والإجراءات والممارسات التي تبتغيها الأعضاء في المجتمع التجاري للوصول إلى وضع الشركاء الاقتصاديين المفوضين والمتوقع تبنيها للإستخدام المنهجي، والمبنية على تحليل المخاطر ونماذج أعمال الشركاء الاقتصاديين المعتمدين. كما يتم عرض توقعات كل من المؤسسات الجمركية ومؤسسات القطاع الخاص. ويتم وضع كلاهما تحت عناوين وفئات فرعية.

يجب على المؤسسات الجمركية أن لا تتقل كاهل المجتمع التجاري بمتطلبات مختلفة لضمان أمن وتسهيل التجارة الدولية. ويجب أن تطوير مجموعة واحدة من المعايير الجمركية الدولية من قبل منظمة الجمارك العالمية مع ضمان عدم تكرار أو حتى التعارض مع متطلبات الأمن الصادرة عن المؤسسات والمنظمات شبه الحكومية.

إن إجراءات الالتزام المصادق عليها بوجود معايير ومتطلبات الأمن والتي يتم تطويره من قبل منظمات دولية مثل: منظمة الملاحة البحرية الدولية، مفوضية الأمم المتحدة للاقتصاد لدول الاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للطيران، والتي ربما تشكل التزاماً جزئياً أو كلياً بمعايير الأمن المحددة من قبل الجمارك والقابلة للتطبيق والتي سيتم ذكرها لاحقاً، للقدر الذي تكون به المتطلبات متطابقة أو قابلة للمقارنة.

أ. الالتزام المنفذ بمتطلبات جمركية

يجب أن تأخذ المؤسسات الجمركية بعين الاعتبار تاريخ الالتزام المنفذ لمنظور الشركاء الاقتصاديين المفوضون عند اعتبار الطلب لوضع الشركاء الاقتصاديين المعتمدين.

وهذا العنصر يتطلب:

الشركاء الاقتصاديين المفوضون

أ. لم يرتكبوا خلال فترة يتم تحديدها من قبل البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدون، أي انتهاك أو مخالفة كما هو منصوص عليها في التشريع الجمركي الوطني ، والتي يمكن أن تعيق الترخيص كشريك اقتصادي معتمد.

ب. تم إنشاؤها لفترة تقل عن تلك المذكورة في "أ" ، والتي يمكن الحكم عليها على أساس قيود ومعلومات متوفرة خلال عملية تقديم الطلب.

ج. أو إذا توفر للجهة التي تقدم الطلب أي قيود مثبتة للإلتزام خلال نفس الفترة المذكورة في "أ".

ب . نظام مقبول لإدارة السجلات التجارية

يجب على الشركاء الاقتصاديين المعتمدون الإبقاء على سجلات وقتية وصحيحة وكاملة ويمكن إثباتها تعود للمستوردات والصادرات. تعتبر منهجية الإبقاء على سجلات يمكن إثباتها عنصراً هاماً في مجال أمن سلسلة التوريد في التجارة الدولية.

وهذا العنصر يتطلب ما يلي:

الشركاء الاقتصاديين المعتمدون:

أ. الإبقاء على أنظمة سجلات والتي تسمح للجمارك للقيام بأي عملية تدقيق لحركة الشحن في وضعي الاستيراد والتصدير.

ب. منح الجمارك حرية الوصول للسجلات الضرورية، والتي هي عرضه لمتطلبات التشريع الوطني.

ج. لديهم آلية للوصول للسجلات وأنظمة الرقابة والتي تكون مرضية للإدارة الجمركية التي تصادق على هذا الوضع.

د. الإبقاء على وتوفير أي تفاويض أو سلطات عدلية أو الرخص التي لها علاقة في عمليات الاستيراد والتصدير للسلع.

هـ. من خلال أي مقيدات ضمن التشريع الوطني، ربما توفير سجلات أرشيفية يتم التعامل معها من قبل الجمارك لاحقاً.

و. توظيف معايير أمن تكنولوجيا المعلومات والتي ستحمي السجلات من دخول الأشخاص غير المفوضين بذلك.

ج . الاستمرارية المالية

تعتبر الاستمرارية المالية للشركاء الاقتصاديين المعتمدين مؤشر هام للقدرة على إبقاء وتطوير معايير أمن سلسلة التوريد.

ويطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الاقتصاديون المعتمدون:

أ. لديهم قدرة مالية كافية للوفاء بالتزاماتهم بما يتوافق مع الأنشطة التجارية.

د. التشاور، التعاون والاتصال

يجب على السلطات الجمركية والمؤسسات ذات العلاقة والشركاء الاقتصاديين المعتمدين، من كافة المستويات محلياً ووطنياً ودولياً فتح قنوات التشاور في المجالات ذات الاهتمام المشترك بشكل منتظم، بما في ذلك معايير أمن وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة، وبطريقة تضمن عدم تعريض أنشطة المكافحة للخطر. يجب أن تسهم نتائج التشاور في جهود التطوير الجمركي والإبقاء على استراتيجيات إدارة المخاطر لديها.

ويتطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الاقتصاديون المعتمدون:

أ تزويد أسماء ضباط ارتباط يسهل الوصول إليهم والاتصال بهم أو تحديد نقطة ارتباط مؤسسية تنسق العمليات في الحال مع ضباط الارتباط في جميع القضايا والتي يتم تحديدها كحالات ذات اهتمام للسلطات الجمركية في مجالات المكافحة والالتزام (سجلات البضائع، عملية سير البضائع، معلومات الموظفين، .. إلخ).

ب. الارتباط بعملية تبادل المعلومات مع السلطات الجمركية بشكل منفرد أو من خلال غرف الصناعة والتجارة، وبشكل حصري المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها نظراً لحساسيات إنفاذ التشريعات، أو لأسس قانونية أو أي معوقات أخرى..

ج. إبلاغ أي رجل جمارك بأي حالة شك في الوثائق التجارية أو الطلبات الغريبة لمعلومات حول الشحنات من خلال آليات محددة في البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدون.

د. تزويد السلطات الجمركية أو أي سلطات أخرى ذات علاقة بإشعارات في وقتها عند اكتشاف الموظف معلومات غير قانونية أو فيها شك حول البضائع من خلال آليات محددة في البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدين. يجب أن تكون البضائع آمنه عالمعتاد.

السلطات الجمركية :

أ. تطوير إجراءات بالتشاور مع الشركاء الاقتصاديين المعتمدين أو من يمثلهم، من أجل السير بها في حالات التحقيق أو المخالفات الجمركية في حالة الشك..

ب. المشاركة في مشاورات منتظمة في الوقت المناسب والعملية على المستويين المحلي والوطني مع كافة الأطراف المشتركة في سلسلة التوريد في التجارة الدولية لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك، بما فيها الأنظمة الجمركية، الإجراءات والمتطلبات لأمن البضائع والمنشآت.

ج. تزويد الشركاء الاقتصاديين المعتمدين بتغذية راجعة بناءً على طلبهم حول أدائهم في التعامل مع مسائل أمن التجارة ضمن سلسلة التوريد في التجارة الدولية.

د. تزويد الشركاء الاقتصاديين المعتمدون أو ممثليهم بأرقام الهواتف للاتصال برجال الجمارك ذوي العلاقة عند الضرورة وفي الوقت المناسب.

هـ . التعليم والتدريب والتوعية

يجب على السلطات الجمركية والشركاء الاقتصاديين المعتمدين تطوير منهجيات لتعليم وتدريب الكوادر على سياسات أمن التجارة، الاعتراف في الانحرافات عن هذه السياسات والفهم الواسع للآليات الواجب اتخاذها للاستجابة لاختراقات أمن التجارة.

ويتطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الاقتصاديون المعتمدون:

أ. القيام بجهود معقولة مبنية بشكل منطقي على نماذج أعمالها من أجل تعليم كوادرها وشركائها التجاريين، كلما كان ذلك ممكناً، فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بحركة البضائع في سلسلة التوريد في التجارة الدولية.

ب. القيام بتوفير المواد التعليمية، إرشاد الخبراء والتدريب المناسب لكافة الكوادر المشتركين في سلسلة التوريد فيما يتعلق بتعريف البضائع المشكوك بأمرها، مثال ذلك، كوادر أمن التجارة، الكوادر المسؤولة عن مناولة البضائع بالإضافة للكوادر المسؤولة عن الوثائق التجارية، علاوة على الموظفين في شركات الشحن وأرصفة استقبال البضائع بالقدر الذي يشتركون به في جهود الرقابة ضمن معايير الشركاء الاقتصاديون المعتمدون.

ج. الاحتفاظ بسجلات كافية للوسائل التعليمية والإرشاد المقدمين وجهود التدريب التي تم القيام بها لتوثيق تنفيذ مثل هذه البرامج.

د. توعية الموظفين حول الاجراءات التي سيقوم الشركاء الاقتصاديون المعتمدون بتطويرها من أجل تحديد وتقديم التقارير حول الحوادث المشكوك بها.

هـ. عقد برامج تدريبية لمساعدة الموظفين للحفاظ على منهجيات نزاهة إجراءات الشحن، وإدراك المخاطر الداخلية المحتملة لإجراءات الأمن والحفاظ على إجراءات الرقابة على المداخل.

و. إطلاع الجمارك على أنظمة المعلومات الداخلية وأنظمة الأمن ذات العلاقة بناءً على طلبها وإذا كان هذا الطلب عملياً ، من أجل مساعدة وتدريب الجمارك حول منهجيات التفتيش للمنشآت ووسائل النقل والعمليات التي يقوم الشركاء الاقتصاديون المعتمدون بمراقبتها.

السلطات الجمركية

أ. بذل جهود لتدريب الكوادر الجمركية التي لها علاقة بالمخاطر المرتبطة بحركة البضائع في سلسلة التوريد في التجارة الدولية بالتعاون مع الشركاء الاقتصاديين المعتمدين.

ب. تصميم مناهج تعليمية ودليل للخبراء للتعرف على مواطن الشك للبضائع الملقاة مسؤوليتها على عاتق كوادر الأمن الجمركي العامل ضمن معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية.

ج. إعلام نقاط الارتباط المعنية من قبل الشركاء الاقتصاديين المعتمدين بالاجراءات الجمركية التي تم تطويرها من قبل السلطات الجمركية لتحديد والاستجابة للحوادث المشكوك فيها.

د. عقد برامج تدريبية محددة لمساعدة الكوادر المعنية بأمن التجارة وإدراك المخاطر المحتملة على أمن التجارة وحماية بوابات الدخول.

هـ. إطلاع الشركاء الاقتصاديين المعتمدون على المعلومات والإجراءات الجمركية ذات العلاقة، بناءً على طلبها وإذا كان هذا الطلب عملياً، وذلك للمساعدة في عمليات التدريب والبحث المناسبة.

و. بناءً على طلبهم وإذا كان هذا الطلب عملياً، تشجيع مبادرات الشركاء الاقتصاديين المعتمدون في تطوير وتنفيذ الأدلة الإرشادية الطوعية الخاصة بالشركات، معايير الأمان، أفضل الممارسات، التدريب، تفويض الأنظمة والمواد، ... إلخ، الهادفة إلى لرفع درجات الوعي الأمني والمساعدة باتخاذ تدابير عملية للتخفيف من مخاطر التي تهدد الأمن.

ز. بناءً على طلبها وإذا كان هذا الطلب عملياً، تصميم منهاج تعليمي ودليل للخبراء لتحديد البضائع المشكوك فيها الملقاة مسؤوليتها على كوادرات الشركاء الاقتصاديين المعتمدين ، متضمنة على سبيل المثال الأشخاص المرتبط عملهم بالأمن، مناولة البضائع وتوثيقها. يجب أن تتضمن مقل هذه الأدلة التوعية حول المخاطر والموتقة في الأدلة الإرشادية الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية في مجال إدارة المخاطر.

ح. مساعدة الشركاء الاقتصاديين المعتمدون، بناءً على طلبهم وإذا كان هذا الطلب عملياً، في التعرف على المخاطر المحتملة التي تهدد الأمن من وجهة النظر الجمركية.

و. تبادل المعلومات والوصول إليها وسريتها

يجب على السلطات الجمركية والشركاء الاقتصاديين المعتمدين، كشركاء في استراتيجيات شاملة لضمان أمن المعلومات الحساسة، تطوير أو تعزيز الوسائل التي بواسطتها يتم حماية المعلومات الموثوق منها من سوء الاستخدام و وعيب الأشخاص غير المخولين بها.

ويطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الاقتصاديون المعتمدون والسلطات الجمركية:

أ. ضمان سرية المعلومات التجارية والأمنية الحساسة وتلك المعلومات التي تستخدم حصرياً للأغراض التوخاة منها.

ب. المتابعة الفعالة للإستخدام الكامل وفي الوقت المناسب للتبادل الإلكتروني للمعلومات من بين كل مصادر المعلومات ذات الصلة والتي تستخدم لغايات التخليص على السلع والبضائع والتي تكون خاضعة لقوانين مناسبة حول خصوصية المعلومات. يجب عدم تشجيع الاعتماد المتواصل على الوثائق والتوقيع اليدوي.

ج. التركيز على استخدام المعايير الدولية والمطورة انسجماً مع قواعد البيانات الإلكترونية، والتوقيت لتقديم البيانات ومحتوى الرسائل. يجب أن تكون عناصر البيانات المطلوبه لأغراض أمن

سلسلة التوريد متوافقة مع ممارسات ومقيدات أعمال الشركاء الاقتصاديين المعتمدين ويجب أن لا تتضمن على أكثر تقدير عناصر البيانات المتعلقة بالأمن المذكورة في إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة.

د. العمل بتعاون بين الطرفين من أجل تحقيق الالتزام من الشركاء الاقتصاديين المعتمدين لتقديم واستخدام المعلومات الالكترونية المسبقة لإغراض إدارة المخاطر.

الشركاء الاقتصاديون المعتمدين :

أ. في حالة الشركاء الاقتصاديين المعتمدين كمستوردين ، ولديهم إجراءات مناسبة مطبقة لضمان بأن كافة المعلومات المستخدمة في عملية التخليص على السلع والبضائع واضحة وكاملة وصحيحة ومحمية من التداول والفقدان أو عرضه لتقديم معلومات خاطئة. وبشكل متشابه، فإن لدى الشركاء الاقتصاديين المعتمدين كناقليين إجراءات مطبقة لضمان المعلومات في منافسات بضائع الناقلين والتي تعكس بشكل دقيق المعلومات المقدمه للناقليين من الشاحنين أو وكلائهم، ويتم تقديمها للسلطة الجمركية في الوقت المناسب.

ب. تتوفر لديهم سياسات وإجراءات أمن المعلومات موثقة و/أو الرقابة ذات العلاقة بالأمن، مثل كلمات المرور والفيروول مطبقة على أرض الواقع لحماية الأنظمة الالكترونية من الوصول من قبل الأشخاص غير المخولين.

ج. لديهم إجراءات وأنظمة المساعدة والتخزين لحماية البيانات من الفقدان والضياع.

السلطات الجمركية :

أ. أن تجعل الأمر مألوفاً لدى كوادر الشركاء الاقتصاديين المعتمدين المناسبين فيما يتعلق بالمتطلبات ذات العلاقة بأنظمة الاتصال الجمركية الالكترونية، وإنشاء أنظمة خاصة بالتقارير ذات العلاقة بارساليات آخر دقيقة والتعديلات الخاصه بها.

ب. تشجيع تبني أنظمة وإجراءات النافذه الواحدة من قبل الحكومات للسماح بالإرسال المفرد للمعلومات والوثائق لنقطة واحدة معروفة من قبل المشاركين في سلسلة التوريد الدولي، متضمنة الشركاء الاقتصاديين المعتمدين وبياناتهم ذات العلاقة بالنقل والشحن. إن تحويل هذه البيانات إلى وحدة حكومية معروفة وواحدة لكافة أشكال الرقابة الرسمية وأغراض الإفراج تدل على إشعار واحد بالإفراج.

ج. الأخذ بعين الاعتبار عند الطلب من الشركاء الاقتصاديين المعتمدين تقديم وثائق ورقية وتوابع يدوية بالإضافة إلى أو بدل نقلها إلكترونياً. وربما بإمكان السلطات الجمركية التي لا تقبل البيانات بشكل إلكتروني قبول الوثائق الرقمية، ومثال ذلك، تلك الوثائق التي يتم الحصول عليها من البيانات الإلكترونية بشكل معياري واحد ، مثل (وثائق الأمم المتحدة)6 والتي يتم تقديمها من قبل الشركاء الاقتصاديين المعتمدين بديلاً عن الوثائق الورقية "الأصلية".

د. الإبقاء بشكل مستمر على جهود الرقابة على البيانات الالكترونية المقدمة من قبل الشركاء الاقتصاديين المعتمدين للسلطة الجمركية وتطوير سياسات وإجراءات فعالة للسجلات المحتفظ بها

لضمان اتلاف كل النسخ من البيانات كلما استدعى الأمر، علاوة على الحفاظ على امكانيات الإجراءات والحفظ والتخزين لهذه البيانات لحمايتها من الفقد والضياع أو حتى الوصول إليها من قبل الأشخاص غير المخولين.

ز. أمن البضائع

يجب على السلطات الجمركية والشركاء الاقتصاديون المعتمدون إنشاء و/أو تطوير معايير لضمان الإبقاء على إجراءات النزاهة في التخليص على البضائع وأن الرقابة على بوابات الدخول والخروج في مستويات عالية من الأمن، بالإضافة إلى تطوير منهجيات إجرائية للمساهمة في ضمان أمن البضائع.

ويتطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الاقتصاديون المعتمدون والسلطات الجمركية:

أ. تطوير والإبقاء على دليل سياسات الأمن أو أي دليل إرشادي ملموس مع الإشارة إلى الأدلة الإرشادية ذات العلاقة بامن التجارة الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية والتي تحتوي على أدلة

6. تهدف وثائق الأمم المتحدة التجارية الإلكترونية لتصبح الوثائق التجارية الإلكترونية العالمية بشكل معياري موحد وبإشراف الأمم المتحدة

إرشادية تفصيلية حول الإجراءات المتبعة للحفاظ على نزاهة إجراءات التخليص على البضائع وهي في حوزتها وحمايتها.

ب. ضمان بأنهم و/أو شركائهم التجاريين في سلسلة التوريد لديهم إجراءات مكتوبة حول أمن الرصاص الجمركي من أجل ضمان نزاهة إجراءات الشحن أو أمن وسائط الشحن وهي في حوزتها وحمايتها.

ج. ضمان بأنهم و/أو شركائهم التجاريين يستخدمون الرصاص الجمركي التي تلبى أو تفوق معايير منظمة المواصفات والمقاييس الدولية (أيزو).

د. ضمان وجود إجراءات مكتوبة ومستخدمة والتي تصف كيفية مراقبة وتثبيت الرصاص على الحاويات المحملة بالبضائع، وكذلك تضمين إجراءات حول التعرف على الرصاص و/أو الحاويات غير السليمة ورفع تقارير بذلك للسلطات الجمركية أو للسلطة الأجنبية المناسبة.

هـ. لأغراض النزاهة، ضمان بأن الأشخاص المخولين فقط يمكنهم توزيع الرصاص وحماية استخدامه بالطرق المناسبة والمشروعة.

و. يتوفر لديهم إجراءات لتفتيش أجسام وسائط النقل متضمنة أماكن الدخول. يوصى بتفتيش الأماكن التالية في أجسام وسائط النقل:

- الجدران الأمامية.
- الجهة اليسرى.
- الجهة اليمنى.
- الأرضية.

- السقف/السطح.
- داخل وخارج الأبواب.
- خارج وأسفل واسطة النقل.

ز. الفحص بشكل منتظم، من خلال آليات منصوص عليها في البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدين، إجراءات الأمن والمراقبة وذلك لضمان صعوبة اختراق مرافق الشحن من قبل الأشخاص غير المخولين أو حتى سوء التصرف بها، تحريكها أو مناولتها بشكل غير صحيح من قبل الأشخاص المخولين.

ح. تخزين وسائط النقل بحمايتهم ضمن مناطق أمنه كما يتوفر لديهم إجراءات حول إعداد التقارير عند اكتشاف حالة شك في الدخول إلى مرافق الشحن ووسائط نقلها من قبل جهة غير مخولة ورفعها لموظفي إنفاذ القانون ذوي العلاقة.

ط. التحقق من هوية الناقل الذي يقوم بجمع أو توزيع البضائع ووسائط نقلها في الوقت الذي تسمح به العمليات، وإذا لم تتوفر مثل هذه الصلاحيات فعليهم سرعة إجراء ما يلزم لتوفير هذا التفويض.

ي. مقارنة البضائع الفعلية مع وصفها على الوثائق أو البيانات الالكترونية من أجل التناسق والتطابق، كلما كان ذلك ممكناً، من أجل إرسالها للسلطات الجمركية .

ك. تطوير إجراءات عملية لإدارة ومراقبة البضائع في منشآت تخزينها.

ل. تطوير إجراءات عملية للمراقبة الإيجابية للبضائع التي تم نقلها من منشآت التخزين.

م. تطوير إجراءات عملية لإدارة وحماية ومراقبة كل البضائع التي في حمايتهم خلال فترة نقلها وتحميلها وتنزيلها من وسائط النقل.

السلطات الجمركية :

أ. على السلطات الجمركية دعوة ممثل عن الشركاء الاقتصاديين المعتمدين المسؤولين عن رقابة البضائع، إذا كان الأمر ضرورياً أو قانونياً، لحضور عمليات الفحص الفعلي للبضائع أو عند نقلها من مرافق التفتيش، ربما كما هو منصوص عليه في البرامج الوطنية للشركاء الاقتصاديين المعتمدين، وكاعتراف بالحقيقة بخصوص فحص البضائع بشكل مقنع أو خفي. وفي الوقت الذي لا يتمكن فيه مندوب الشركاء الاقتصاديين المعتمدين حضور هذه العملية لأي سبب كان، يجب إبلاغهم وكمسؤولين عن أمن البضائع حول هذا الفحص وبالسرعة الممكنة بعد أن يكون الحدث في حالة شكوى أو دعوى مسؤولية قانونية لاحقة.

ح. أمن وسائط النقل

يجب على السلطات الجمركية والشركاء الاقتصاديين المعتمدين العمل بشكل مشترك لتطوير أنظمة فعالة للمراقبة، ولم يسبق تزويد مثل هكذا أنظمة من قبل أي هيئة وطنية أو دولية، وذلك لضمان بأن وسائط النقل يجب أن تكون مصانعه وأمنه بشكل فعال.

ويتطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الاقتصاديون المعتمدون والسلطات الجمركية:

أ. ضمان بأن كافة وسائط النقل المخصصة لنقل البضائع ضمن سلسلة التوريد تكون آمنة بشكل فعال، بالقدر والمجال الذي تسمح بها صلاحياتها ومسؤولياتها.

ب. ضمان أمن وسائط النقل ضمن سلسلة التوريد، بالقدر والمجال الذي تسمح به قدرتها ومسؤولياتها، عند تركها بدون رعاية أصحابها وإجراء فحصها والتأكد من أي اختراق أمني عند عودتها لمرافق التحميل والتنزيل.

ج. ضمان بأن كافة مشغلي وسائط النقل العاملين في نقل البضائع، بالقدر والمجال الذي تسمح به قدرتها ومسؤولياتها، مدربين بشكل كافي للإبقاء على أمن وسائط النقل والبضائع التي تكون برعايتهم وفي كافة الأوقات.

د. الطلب من المشغلين، وكما هو مفصل في البرامج الوطنية، رفع تقارير حول الحوادث الفعلية أو المشكوك فيها لكوادر إدارة الأمن المعنية في كلا من السلطات الجمركية والشركاء الاقتصاديين المعتمدين لمزيد من التحريات، علاوة على الإبقاء على قيود لمثل هذه التقارير، والتي ستكون متوفرة للسلطة الجمركية كدليل قانوني وضروري.

هـ. معرفة أماكن الإخفاء في أجسام وسائط النقل للبضائع غير المشروعة، وضمن بأن هذه الأماكن يتم تفتيشها بشكل دوري، وحماية كل الحجرات والجدران الداخلية والخارجية لوسائط النقل، يجب إعداد قيود وسجلات والحفاظ عليها بعد عملية التفتيش، مع الإشارة إلى الأماكن التي تم فحصها.

و. إبلاغ السلطة الجمركية، أو أي جهة ذات علاقة، بأي إختراقات غير معتادة أو مشكوك فيها أو فعلية في أمن وسائط النقل.

السلطات الجمركية

أ. تقديم النصح لمشغلي وسائط النقل حول أماكن الإخفاء المعروفة لديها في وسائط النقل للبضائع غير المشروعة ، كلما كان ذلك مناسباً وقانونياً، بناءً على المنظور والخبرة الجمركية.

ب. إجراء التحقيقات حول وجود اختراقات لإجراءات أمن وسائط النقل للحالات غير المعتادة والمشكوك فيها أو الفعلية.

ط. أمن المنشآت

يجب على السلطة الجمركية، بعد أخذ رأي الشركاء الاقتصاديين المعتمدين والتزامهم بالمعايير الدولية المطبقة، تطوير متطلبات تنفيذ إجراءات تعزيز الأمن والتي تحقق الأمان للمنشآت والمباني، علاوة على ضمان إجراءات المراقبة والتحقق من الحدود الداخلية والخارجية للمنشآت.

ويتطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الاقتصاديون المعتمدون :

أ. تطبيق معايير وإجراءات الأمان لضمان أمن المباني والمنشآت، بما يتوافق مع نماذج أعمالهم ومنهجيات تحليل المخاطر، علاوة على ضمان إجراءات المراقبة والتحقق من الحدود الداخلية والخارجية لهذه المنشآت ومنع أي دخول غير مخول لهذه المرافق، وسائط النقل، مرافق التحميل وساحات الشحن والتي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على الأمان في مناطق مسؤولياتها في سلسلة التوريد. إذا كانت إجراءات المراقبة على الدخول والخروج غير ممكنة، فلربما يمكن أن تكون الحاجة لرفع درجة الاحتياطات في مجالات أمنية أخرى. وتتضمن إجراءات أمن المنشآت، كلما كان مناسباً وبناءً على درجة المخاطر، ما يلي:

- يجب أن تكون المنشآت مشيدة من مواد مقاومة للدخول غير المخول.
- يجب الإبقاء على سلامة القواعد بإجراء الفحص الدوري والصيانة لها.
- يجب ضمان أمن النوافذ الداخلية والخارجية، البوابات والأسوار بواسطة أقفال آمنة أو توفر معايير مراقبة بديلة للوصول أو توفر معايير ضبط مناسبة.
- يجب مراقبة عملية إصدار الأقفال أو المفاتيح من قبل الإدارة أو الكادر الأمني.
- يجب توفير الإنارة الكافية داخل وخارج المرافق متضمنة المناطق التالية: المداخل والمخارج، مناطق مناولة وتخزين البضائع، الأسوار ومواقف السيارات.
- يجب حراسة البوابات التي يدخل ويخرج منها الأشخاص وسائط النقل من قبل حراس وكذلك مراقبتها بواسطة أجهزة خاصة. يجب على الشركاء الإقتصاديين المعتمدين التأكيد على أن وسائط النقل التي يتطلب دخولها للمرافق المقيدة أن تقف في مناطق مراقبة ومسموح بها، وتزويد السلطة الجمركية بأرقام لوحاتها بناءً على طلبها.
- السماح فقط للإشخاص ووسائط النقل والبضائع المخولين والمعروفين بالدخول إلى المرافق.
- يجب أن تكون حواجز الحدود الداخلية مناسبة.
- الوصول إلى الوثائق أو ساحات الشحن مقيد بشكل كامل ويجب أن يكون هناك إجراءات لإعاقة دخول الأشخاص غير المخولين أو غير المعروفين.
- يجب أن يتوفر أنظمة أمان مناسبة، مثل أجهزة إنذار ضد السرقة و/أو أنظمة مراقبة الدخول والخروج.
- يجب تحديد المناطق المقيدة وبشكل واضح.

ب. تزويد السلطة الجمركية، كلما طلب ذلك أو بناءً على طلب، بآليات الوصول لأنظمة مراقبة إجراءات الأمان المستخدمة في أمن المنشآت.

السلطات الجمركية :

أ. بعيداً عن أي حق قانوني للدخول إلى أي مواقع أو أي معلومات ذات علاقة، البحث عن ترتيبات شراكات مع الشركاء الإقتصاديين المعتمدين والتي تزود بآليات الوصول لأنظمة المراقبة وليس رفض الدخول للمعلومات الضرورية للسلطة الجمركية للقيام بنشاطات المكافحة الضرورية.

ب. السماح للشركاء الإقتصاديين المعتمدين بتطبيق وسائل بديلة حول الالتزام وذلك للوفاء بمتطلبات الأمان غير العملية أو المتطابقة مع نماذج أعمالهم للقدر الذي توفر فيه الوسائل البديلة نفس الفوائد الأمنية أو ما يوازيها.

ي. أمن الأفراد

يجب على الشركاء الاقتصاديين المفوضين الإبقاء على سجلات وقيود تاريخية حول الموظفين حول

ويتطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الاقتصاديون المعتمدون :

أ. إتخاذ كافة التدابير الاحترازية المعقولة عند توظيف كوادر جديدة للتحقق من عدم إدانتهم في الماضي بأي جنحة أو جرم أو مخالفة جمركية بالقدر المسموح به في التشريع الوطني.

ب. القيام بإجراءات التحقق الدورية أو الطارئه حول المعلومات والخلفية التاريخية للموظفين العاملين في المواقع الأمنية الحساسة.

ج. توفير إجراءات إصدار بطاقات التعريف للموظفين، ويتطلب ذلك ضرورة حمل كل موظف بطاقة التعريف الصادرة عن الشركة والتي تعرف بشكل مبتكر بالفرد والشركة.

د. وجود إجراءات مطبقة للتعريف، وتوثيق والتعامل مع الأشخاص غير الحاصلين على بطاقات التعريف أو غير المخولين، ومثال ذلك البطاقات ذات الصور الشخصية والتوقيع على سجلات الزوار والبائعين في كافة نقاط الدخول.

هـ. وجود إجراءات مطبقة لإزالة بطاقات التعريف ومقدم العقد وأنظمة الوصول للمعلومات وبشكل مستعجل للموظفين الذين أنهت خدماتهم.

السلطات الجمركية :

أ. يجب أن يتوفر لديها إجراءات إصدار البطاقات التعريفية، ويتطلب ذلك حمل كافة موظفي الجمارك بطاقة التعريف الصادرة عن السلطة الجمركية والتي تعرف بشكل مبتكر بالفرد والسلطة الجمركية الذي/التي يمثلها/تمثلها.

ب. ضمان بأن الأشخاص الذين يشغلون مواقع مراقبة الدخول قادرين على التحقق من المعلومات الواردة في بطاقات التعريف الصادرة عن السلطة الجمركية.

ج. وجود إجراءات مطبقة لإزالة بطاقات التعريف ومقدم العقد وأنظمة الوصول للمعلومات وبشكل مستعجل للموظفين/ضباط الجمارك الذين أنهت خدماتهم.

د. تبعاً للتشريع الوطني، إبرام اتفاقيات مع الشركاء الإقتصاديين المعتمدين والتي توفر حق الوصول للمعلومات حول أشخاص محددین، متضمنة المتعاقدين الفرعيين، العاملين لفترات طويلة في منشآت الشركاء الاقتصاديين المعتمدين.

ك. أمن الشركاء التجاريين

يجب على السلطة الجمركية سن تشريع يتضمن منهجيات ومتطلبات الشركاء الاقتصاديون المعتمدون يتم وفقاً له تقوية إجراءات أمن سلسلة التوريد الدولية من خلال التزام الشركاء التجاريين بزيادة معايير الأمان بشكل طوعي.

ويتطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الإقتصاديون المعتمدون :

أ. تشجيع الطرف المتعاقد الآخر لتقدير وتعزيز أمن سلسلة التوريد الخاصة به عند الدخول في مفاوضات لترتيبات التعاقد مع الشركاء التجاريين عند الضرورة، وللقدر العملي لنماذج أعمالها، تضمين مثل تلك اللغة في مثل هذه الترتيبات التعاقدية. بالإضافة لذلك، على الشركاء الإقتصاديين المعتمدين الاحتفاظ بالوثائق التي تدعم هذا التوجه ليبرهنوا على جهودهم في ضمان بأن شركائهم التجاريين يلبون هذه المتطلبات ويوفرون المعلومات للسلطة الجمركية بناءً على طلبها.

ب. مراجعة المعلومات التجارية ذات الصلة العائدة للطرف المتعاقد الآخر قبل الدخول في علاقات تعاقدية.

ل. إدارة الأزمات والخروج من الحوادث العرضية الطارئة

من أجل التخفيف من أثر حادث إرهابي أو كارثي، يجب أن تتضمن إجراءات إدارة الأزمات وتقادي الحوادث العرضية منهجيات التخطيط المسبق وتطوير منهجيات للعمل في مثل هذه الظروف الاستثنائية.

ويتطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الإقتصاديون المعتمدون :

أ. تطوير وتوثيق خطط متناسقة للمواقف الأمنية الطارئة وللحوادث أو التعافي من أحداث إرهابية، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة كلما كان ضرورياً.

ب. إدراج خطط التدريب الدوري للموظفين وفحص خطط الطوارئ العارضة.

م. القياس، التحليل والتحسين

يجب على السلطة الجمركية والشركاء الإقتصاديين المعتمدين التخطيط وتنفيذ منهجيات المراقبة والتحليل والتحسين من أجل:

- تقييم الاتساق والتوافق مع الأدلة الإرشادية.
- ضمان سلامة وكفاية نظام إدارة الأمن.
- تحديد المناطق المهمة والحساسة لتحسين نظام إدارة الأمن من أجل تعزيز أمن سلسلة التوريد.

ويتطلب هذا العنصر ما يلي:

الشركاء الإقتصاديون المعتمدون :

أ. القيام بإجراءات تحليل المخاطر التي تعترض أمن التجارة وبشكل منتظم في عملياتها لاتخاذ التدابير المناسبة لتخفيف تلك المخاطر، وكما هو وارد في البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدين.

ب. إصدار تعليمات والقيام بتقييم ذاتي لنظام إدارة الأمن وبشكل منتظم.

ج. التوثيق الكامل لإجراءات التقييم الذاتي من قبل الأطراف المسؤولة.

د. تضمين نتائج تقييم المراجعة، والتغذية الراجعة الواردة من الأطراف المعنية والتوصيات المناسبة للتعزيزات المناسبة ليتم تضمينها للخطة في الفترات القادمة وذلك لضمان كفاية نظام إدارة الأمن.

3.5. الفوائد التي تعود على الشركاء الإقتصاديين المعتمدون

يتكون إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية من أربعة عناصر رئيسة، ويتعلق المحور الأخير بالمزايا التي تقدمها السلطات الجمركية للشركاء التجاريين الذين يلبون الحد الأدنى من معايير أمن سلسلة التوريد وأفضل الممارسات (أنظر 3.1). كما يقدم إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية بالإضافة إلى ذلك أمثلة محددة لأخذها بعين الاعتبار (أنظر 3.3). سوف يتم إدراك التنفيذ الأمثل لإطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية بإيجاد التوازن اللافت بين أمن وتسهيل التجارة. تعتبر الفوائد الملموسة كمعايير لهذا التوازن للشركاء الإقتصاديين المفوضين.

يجب على الدول الأعضاء تعريف وتقديم أي فوائد من قبل الرقابة الجمركية نظراً لوجود مقيدات محتملة في التشريع الوطني. يقدم المحور 2، المعيار 3 من إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية بأنه يجب أن تكون تلك الفوائد ملموسة وموثقة. يجب أن تكون هذه الفوائد معززات تفوق بكثير تلك الإجراءات الاعتيادية المقدمة لغير الشركاء الإقتصاديين المعتمدين وليس كنتيجة لعدم تنفيذ الإجراءات الاعتيادية المطبقة حالياً.

إن الهدف الأسمى لإطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية هو تنفيذ مجموعة من المعايير الدولية الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية. ويمكن تدعيم مثل هذه المعايير ببعض المتطلبات الوطنية. يجب المحاولة للإبقاء على هذه الفوائد جنباً إلى جنب مع متطلبات المشاركين في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية والمطبقين لهذه المعايير. من الضروري السماح بتعظيم هذه الفوائد في مرحلة التنفيذ. يجب أن تحاكي جهود بناء المقدرة المقدمة للدول الأعضاء قدرتها على تقديم المزايا، ومثال ذلك، منهجيات التسهيل للبضائع ذات المخاطر المتدنية، بالإضافة إلى تعزيز أمن سلسلة التوريد العالمية.

يجب أن تكون هذه المزايا ذات معنى، قابلة للقياس ويمكن إعداد التقارير الخاصة بها. تم تجزئة الأمثلة على هذه المزايا إلى مجموعات وتم تقديمها لغايات أخذها بعين الاعتبار من قبل الإدارات الجمركية. لم تقم تلك الإدارات بتطوير حزمه مطلوبة من المزايا والتي يجب أن تقدمها الإدارات الجمركية- إنها عبارة عن قائمة أمثلة معبرة حول المزايا التي يجب أن تأخذها الإدارات الجمركية بعين الاعتبار وعند منحها واعتمادها. تم استخلاص مثل هذه المزايا من مجموعة من المصادر

متضمنة دراسات واتفاقيات المنظمة، بعض البرامج العملية في الإدارات الجمركية للدول الأعضاء في المنظمة، تعليمات الاتحاد الأوروبي وردود المجتمع التجاري الدولية.

أ. المعايير اللازمة لتسريع إجراءات التخليص، وتقليص زمن إجراءات النقل بالعبور، وتقليل تكاليف التخزين

1. تقليص حجم البيانات اللازمة للتخليص على البضائع.
2. المعالجة السريعة وسرعة الإفراج عن الشحنات.
3. الحد الأدنى من إجراءات التفتيش المتعلقة بأمن الشحنة.
4. الأولوية في استخدام تقنيات الفحص إذا تطلب الأمر إجراء المعاينة.
5. تخفيض بعض الرسوم والضرائب على الشركاء الإقتصاديين المعتمدين ذوي المكانة الجيدة.
6. الإبقاء على المكاتب الجمركية مفتوحة على أسس مستمرة إذا إقتضت الحاجة لذلك .

ب. تزويد الشركاء الإقتصاديين المعتمدين بآليات الوصول للمعلومات ذات القيمة :

1. أسماء وتفاصيل الاتصال للشركاء الإقتصاديين المعتمدين الآخرين ، وبموافقة هؤلاء المشاركين.
2. قائمة بأسماء كافة الدول التي تبنت تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية.
3. قائمة معترف بها بأفضل الممارسات والمعايير في مجال أمن التجارة.

ج. معايير خاصة حول الفترات الزمنية الخاصة بتعطيل حركة التجارة أو رفع مستوى التهديد :

1. إعطاء إجراءات التخليص الأولوية من قبل السلطة الجمركية خلال الفترات الزمنية التي يتم فيها رفع ظروف التهديدات.
2. أولوية المعالجة بعد حادثة تتطلب إغلاق وإعادة فتح الموانئ و/أو المراكز الحدودية.
3. أولوية التصدير إلى بلدان متأثرة بعد حادثة إرهابية.

د. الإعتبار الأول للمشاركة في أي من البرامج الجديدة للتخليص على البضائع :

1. التخليص المبني على الحسابات وليس التخليص لصفقة بعد صفقة.
2. برامج مبسطة للتخليص اللاحق أو الإدخال اللاحق.

3. مشروعية التدقيق الذاتي أو برامج التدقيق المخففة.
4. إجراءات سريعة لإيجاد حلول لاستفسارات الإدخال اللاحق أو التدقيق اللاحق للبيانات الجمركية.
5. التخفيف المحبب لإجراءات تقديرات الضرائب الجمركية للأضرار المدفوعة أو العقوبات الإدارية غير الجرمية، ما عدا تلك المتعلقة بالغش التجاري.
6. زيادة منهجيات التخليص الالكترونية (بدون أوراق) للشحنات التجارية في وضعي الاستيراد والتصدير.
7. أولوية الاستجابة لطلبات التبني من السلطات الجمركية الوطنية.
8. مشروعية إجراءات التخليص الجمركية عن بعد.
9. القدرة على توثيق عمليات تصحيحية أو الإفراج قبل بدء فرض إجراءات العقوبات الإدارية غير الجرمية، ما عدا تلك المتعلقة بالغش التجاري.
10. عدم فرض عقوبات أو أضرار مدفوعة مفروضة للدفع التأخر للضرائب، مع الإبقاء على الفوائد.

4.5. إجراءات الاعتماد والتفويض

يحتوي إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية على النخويل لتصميم إجراءات الاعتماد والتفويض. يوفر المحور 2، المعيار 3 (الشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص) ما يلي:

ستقوم السلطات الجمركية بالنتشارك مع مؤسسات القطاع الخاص بتطوير آليات التفويض أو الاعتماد المبنية على الجودة (التفويض) والتي تقدم حوافز لقطاع الأعمال من خلال أوضاعهم كشركاء اقتصاديين معتمدين.

بالرغم من أن الالتزام لتصميم هذه الاجراءات يتوقف على موافقة الإدارات الجمركية الأعضاء في المنظمة على تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية، فإن الهدف من أحكام الاعتماد والتفويض هو توفير التوجيه والإرشاد الممكن للدول الأعضاء في المنظمة.

يجب على السلطات الجمركية تصميم وتنفيذ إجراءات التفويض والاعتماد والتي تتطابق مع المعايير الواردة في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التجارة الدولية، آخذين بعين الاعتبار الممارسات الجيدة المذكورة في البرامج الوطنية حول أمن سلسلة التوريد. يجب أن تأخذ منهجيات الاعتماد بعين الاعتبار المستويات المختلفة للالتزام والتي يحققها الشركاء الاقتصاديون المعتمدون. وتم ذكر المعايير الأساسية في 2.5. يجب أن تتضمن مرحلة التنفيذ الفوائد المبنية على الحوافز ويجب أن تأخذ بعين الاهتمام الاختلافات في تصنيف المخاطر مع الأخذ بعين الاهتمام الأدوار والنشاطات التي يتم القيام بها في سلسلة التوريد في التجارة الدولية.

تنقسم حصة "إجراءات المصادقة والاعتماد" إلى مواضيع أساسية مع نصوص مناقشة ومتطلبات خاصة. يتم وصف المخطط التمهيدي لإدارة طلبات الشركاء الاقتصاديين المعتمدين في الجزء 5.5.

سيلتزم الشركاء الاقتصاديون المفوضون أمام السلطة الجمركية بآليات تنفيذ واعتماد وذلك لتطبيق معايير أمن سلسلة التوريد المذكورة في إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة. يجب تضمين مثل هذه المعايير في ممارسات وإجراءات أعمال الشركاء الاقتصاديون المعتمدون والذين يلقي على عاتقهم مسؤولية تطوير منهجيات تقييم الذات لإدارة ومراقبة الأداء. من أجل تنفيذ منهجيات فعالة لتقييم الذات، يجب على الشريك الاقتصادي المعتمد تعيين شخص ضمن هيكله الإداري يكون مسؤولاً عن كافة معايير أمن سلسلة التوريد الخاصة بالبرنامج الوطني في هذا الشأن. كما سيكون هذا الشخص مسؤولاً عن الاتصال مع السلطات الجمركية فيما يتعلق بالمصادقة على نظام الشريك الاقتصادي المعتمد ومعايير إدامة هذا النظام. يجب منح الاعتماد من قبل السلطة الجمركية الوطنية بعد اعتماد الوفاء بمتطلبات وشروط الشركاء الاقتصاديون المعتمدين.

يتم تضمين الإجراءات والأنظمة التي تحكم إنشاء وإدامة وضع الشركاء الاقتصاديون المعتمدين في وثيقة تامة بمجموعها.

يجب الوفاء بالمتطلبات والشروط المذكورة في 2.5 ضمن فترة زمنية موصوفة ومحددة من قبل السلطة الجمركية. وربما تتفاوت الفترة الزمنية وفقاً للدور المحدد الذي يلعبه مقدم الطلب ووفقاً للخصائص التي تحدد إشكاليات وطبيعة النشاط التجاري الذي يتم القيام به.

سوف يبقى اعتماد الشركاء الاقتصاديون المفوضون ساري المفعول حتى تعليق وإلغاء أو سحب الإخفاق الجوهري والذي يلتزم بشروط وبنود الاعتماد. يحتاج البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدين أن يتضمن آليات الالتماس ضد قرارات السلطات الجمركية فيما يتعلق باعتماد الشركاء الاقتصاديين المعتمدين متضمنة الحرمان، إرجاء تنفيذ الأحكام، النقص والانسحاب.

يجب أن تكون كافة البرامج والمعايير الخاصة بتنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة طوعية، ويجب أن لا تشترط السلطة الجمركية بمشاركة منهم من غير الشركاء الاقتصاديين المعتمدين.

يجب أن تستجيب السلطة الجمركية لطلبات الشركاء الاقتصاديين المعتمدين ضمن فترة زمنية معقولة ليتم تطويرها ضمن البرنامج الوطني في هذا الشأن. ربما يتضمن البرنامج الوطني أيضاً أحكام حول الطلبات المفردة للشركاء الاقتصاديين المعتمدين من مجموعات أو شركات ذات صلة.

إجراءات الاعتماد

تتطلب إجراءات الأمن وأفضل الممارسات الجمركية المعرفة والمنصوص عليها في إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة آليات للاعتماد يتم القيام بها من قبل السلطة الجمركية. بينما ستبقي السلطة الجمركية على سلطاتها وصلاحياتها المطلقة لإجراءات التفويض للشركاء الاقتصاديين المعتمدين وكذلك تعليق أو إعاقه مثل هذا التفويض، فإنها أيضاً ربما تقرر تكليف طرف ثالث للقيام بآليات التقييم لمقدمي طلبات الالتزام بمعايير الأمن الواردة في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية وأفضل الممارسات و/أو تخويل الالتزام كشركاء اقتصاديين معتمدين. يجب أن يكون لدى الطرف الثالث خبرة في مجالات أنظمة الترخيص، كذلك معرفة بمعايير أمن سلسلة التوريد، معرفة كافية ومناسبة بالعمليات المختلفة لقطاعات الأعمال ولديه مصادر مناسبة للقيام بآليات الاعتماد في الوقت المناسب. يجب أن لا يمنع استخدام الطرف الثالث

الاعتراف المتبادل الذي تمنحه السلطة الجمركية للشركاء الاقتصاديين المعتمدين. يجب أن يتاح الخيار للشريك الاقتصادي المعتمد لطلب الاعتماد من السلطة الجمركية مباشرة.

يجب أن لا تتقل السلطة الجمركية كاهل المجتمع التجاري الدولي بمتطلبات كثيرة خاصة بأمن وتسهيل التجارة.

سوف تضمن الإدارة الجمركية والطرف الثالث المخول بمنح الاعتماد بأن الأشخاص الذين يقومون بعملية الاعتماد مؤهلين ومدربين.

يجب أن تبقى المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال عملية الاعتماد أو تلك التي يتم الحصول عليها خلال عملية تفويض الشركاء الاقتصاديين المعتمدين سرية للغاية بين السلطة الجمركية و/أو الطرف الثالث المخول والشريك الاقتصادي المعتمد ويتم استخدامها فقط للغرض الذي تم توفيرها له.

ربما تتكون عملية المراقبة من آليات التدقيق المبنية على المخاطر، كلما كان ذلك مناسباً، فحص عشوائي من قبل السلطة الجمركية أو الطرف الثالث المخول إذا أمكن تطبيقه. سوف يبقي الشريك الاقتصادي المعتمد على الوثائق الضرورية، ويقيها متاحة للتفتيش، وكما هو منصوص عليه في متطلبات الاعتماد الواردة في البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدين حول إجراءات الأمن التي يتم القيام بها من قبل الشركاء الاقتصاديين المعتمدين.

المراجعة والإدانة

سيتم إجراء الاتصال والمراجعة بين السلطة الجمركية والشركاء الاقتصاديين المعتمدين بشكل منظم من أجل الإبقاء على مستوى الالتزام، كلما كان ذو جدوى، لتحديد معايير ممكنة لتعزيز مستويات الأمان. سوف تساعد مثل هذه المراجعات الشركاء الاقتصاديين المعتمدين لإجراء التعديلات على برامج الأمن بالسرعة الممكنة كما ستزود السلطة الجمركية بآليات الإبقاء على المعايير المعمول بها للشركاء الاقتصاديين المعتمدين.

وكجزء من عمليات الاعتماد ولضمان منهجيات منتظمة من الاتصال وتسهيل آليات الاعتماد، ربما تطلب السلطة الجمركية من الشركاء الاقتصاديين المعتمدين إعداد تقارير منتظمة تحتوي على معلومات يجب عليهم تقديمها بما ينسجم مع المعايير الواردة في البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدين انسجاماً مع معايير الأمان المنصوص عليها في الجزء من هذه الوثيقة بما يتعلق بالفقرة 2.5.

من أجل تطوير والإبقاء على برنامج فعال للشركاء الاقتصاديين المعتمدين، ربما تجد السلطة الجمركية إنه من الأفضل عقد ندوات منتظمة لمناقشة التطورات في مجال البرنامج الوطني للشركاء الاقتصاديين المعتمدين، من أجل تحديد ومعالجة بعض المشكلات، وتبادل أفضل الممارسات.

التطورات المستقبلية

توفر المنهجية المعيارية لعملية اعتماد الشركاء الاقتصاديين المعتمدين أرضية صلبة لتطوير أنظمة دولية للاعتراف المتبادل للبرامج الوطنية للشركاء الاقتصاديين المفوضين بشكل ثنائي، مناطقي، إقليمي وفي المستقبل على المستوى الدولي. سوف تتضمن مثل هذه الأنظمة إدارة جمركية عضو

في منظمة الجمارك العالمية تعترف بنظام اعتماد الشركاء الاقتصاديين المعتمدين في إدارة جمركية أخرى عضو في منظمة الجمارك العالمية كبرنامج عملي يوازي ذلك البرنامج الذي تتبناه. وسوف يمنح هذا الترتيب الشركاء الاقتصاديين المعتمدين نفس الفوائد وبالتالي تطوير كفاءة وتوكيد العمليات في كافة البلدان التي تطبق معايير الشركاء الاقتصاديين المعتمدين.

5.5. تخطيط العمليات للقطاع التجاري المشارك في معالجة البضائع ضمن سلسلة التزويد في التجارة الدولية

1. يجب أن تدرك السلطة الجمركية ومقدم الطلب بأن هذا البرنامج اختياري والموافقة على تنفيذ متطلبات خاصة بدور الشركاء الاقتصاديين المعتمدين الموصوفة في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة الدولية.

2. يجب أن ينفذ مقدم الطلب الإجراءات والأنظمة والشروط والمتطلبات الواردة في 2.5 ، بما يتماثل مع نماذج الأعمال وتحليل المخاطر.

3. يجب أن تعمل السلطة الجمركية ومقدم الطلب بتعاون من أجل تحقيق مقدم الطلب لمعايير الالتزام بما يتعلق بتقديم واستخدام البيانات الالكترونية المسبقة لأغراض تحليل المخاطر.

4. سوف تأخذ السلطة الجمركية قائمة معايير الجودة التالية بعين الاعتبار عند مراجعة الطلبات الواردة من القطاع الخاص الراغبين بالانضمام لبرنامج الشركاء الاقتصاديين المعتمدين:

- سجلات التزام بالمعايير الجمركية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة.
- التقيد بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- دليل مستند إليه في تطبيق التشريعات الوطنية.
- معلومات حول استمرارية منشآت الأعمال.
- دليل حول وجود أنظمة توكيد الجودة.
- عدم وجود تاريخ جرمي لأي من الكوادر العاملة في المؤسسة.
- أدلة كافية حول إجراءات المراقبة للموظفين والمنشآت والمعادت أو أي أصول أخرى.

5. يجب أن تمنح الإدارة الجمركية الإعتماد لمقدم الطلب الذي يوفي بالمتطلبات الواردة في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة الدولية ذات العلاقة بوضعية الشريك الاقتصادي المفوض قبل منح التفويض. فإنها أيضاً ربما تقرر السلطة الجمركية تكليف طرف ثالث للقيام باليات التقييم لمعايير الالتزام بمعايير الأمن الواردة في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التزويد في التجارة الدولية وكذلك أفضل الممارسات. ومع ذلك، سوف تبقى القرارات الخاصة بالاعتماد والتفويض في مثل هذه الحالات نظرة عامة للسلطات الجمركية. سوف تقوم السلطة الجمركية والطرف الثالث بتكملة عملية الاعتماد خلال فترة زمنية معقولة.

6. يجب أن تبقى المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال عملية الاعتماد أو خلال عملية التفويض سرية للغاية بين السلطة الجمركية والشريك الاقتصادي المعتمد ويتم استخدامها فقط للغرض الذي تم توفيرها له.

7. حال تم الوفاء بتنفيذ معايير الاعتماد المطلوبة بنجاح، يجب على السلطة الجمركية الوطنية كما يجب منح مقدم الطلب التفويض كشريك اقتصادي معتمد.

8. يجب القيام بعملية الاعتماد من قبل موظفين متخصصين من الإدارة الجمركية أو من قبل مندوبين مخولين من قبل طرف ثالث والمنهجية مبنية على معايير دولية معترف بها في مجال التدقيق والفحص.

9. يجب على مقدم الطلب الإبقاء على القيود المنصوص عليها في التشريعات والتعليمات الوطنية سارية المفعول فيما يتعلق بالصفقات التجارية الخاصة بالبضائع التي يتم تداولها ضمن سلسلة التوريد الدولية والموافقة على اتاحتها للسلطة الجمركية لأغراض الاعتماد والتدقيق الدوري.

10. يجب التحقق من سلامة الأنظمة والإجراءات التي يتم تطبيقها خلال فترة الاعتماد من خلال منهجيات مراجعة منتظمة تقوم بها السلطة الجمركية أو من ينوب عنها، بالإضافة إلى التواصل المستمر بين الأشخاص المخولين، وإجراءات تدقيق زيارات بشكل عشوائي كلما كان ذلك ممكناً.

11. سوف يبقى تفويض وضع الشريك الاقتصادي المعتمد ساري المفعول ما لم يتم إلغاؤه، سحبه أو تعليقه لأسباب الإخفاق الجوهرية والذي يلتزم بشروط وبنود الاعتماد.

أمثلة عند إلغاء، سحب أو تعليق التفويض

- إذا لم يلتزم مقدم الطلب أو الشريك الاقتصادي المفوض بشروط وبنود التفويض.
- إذا فشلت الشركة و/أو موظفيها في ملاحظة المجرم أو القوانين الوطنية التي تحكم سلوك وإدارة تلك الشركات و/أو طبيعة الدعاوي القضائية المعلقة والموقوفة والتي تتضمن تلك الأطراف والتي تعيق المشاركة المباشرة للسلطات الجمركية.
- إذا فشلت الشركات في توفير الوثائق الضرورية و/أو الوصول للمعلومات الخاصة بالأشخاص، منشآت الشركات، التجهيزات والأصول الواردة في 2.5.

12. يمكن موائمة منهجيات التفويض والاعتماد والمراقبة للتدبير من السلطة الجمركية الوطنية، وخصوصاً عندما تحدث تغييرات إما في تصنيف خطورة التجارة التي يشترك فيها مقدم الطلب، أو أدائه. ومع ذلك، يجب القيام بمثل هذه الموائمة فقط بعد الحصول على معلومات توصل من الشريك الاقتصادي المفوض وإتاحة الفرصة لمراجعتها والتعليق حول الأسباب المقدمة من السلطة الجمركية.

6.5. الاعتراف المتبادل

يطلب قرار منظمة الجمارك العالمية حول إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة من الدول الأعضاء والسلطات الجمركية والاتحادات الاقتصادية، والتي أعلمت حول نيتها الأكيدة لتنفيذ معايير هذا الإطار من أجل القيام بذلك بشكل عملي وبالسرية الممكنة يتوافق مع قدرتها. وعلاوة على ذلك، فقد تم الطلب من الإدارات الجمركية العمل مع بعضها البعض لتطوير آليات للاعتراف المتبادل واعتماد وتفويض الشركاء الاقتصاديين المعتمدين، ونتائج الرقابة الجمركية أي منهجيات أخرى ربما يتم احتياجها لأزالة أو تخفيف جهود التفويض المكررة أو الزائدة.

يعتبر الاعتراف المتبادل مفهوماً واسعاً والذي بواسطته أي عمل أو قرار يتم إتخاذه أو أي تفويض يتم منحه من قبل السلطة الجمركية يتم بالتالي إدراكه والاعتراف به وقبوله من قبل سلطة جمركية أخرى. توفر المنهجية المعيارية لعلية اعتماد الشركاء الاقتصاديين المعتمدين أرضية صلبة لبرامج التطوير طويلة الأجل للأنظمة الدولية حول الاعتراف المتبادل على المستوى الثنائي، المناطقي، الإقليمي، وفي المستقبل، على المستوى الدولي.

من أجل أن يعمل نظام الاعتراف المتبادل من الضروري:

- يجب الاتفاق على مجموعة من المعايير المشتركة والتي تتضمن أحكام "عملية" راسخة بشكل كافي لكل من السلطة الجمركية والشركاء الاقتصاديين المعتمدين.
- يجب تطبيق المعايير بشكل متناسق لكي يكون لدى السلطة الجمركية الثقة لتفويض شركة أخرى.
- إذا يتم تفويض منهجيات منح الاعتماد لسلطة محددة من قبل السلطة الجمركية، كما يجب أن يتم الاتفاق على منهجية ومعايير هذا التفويض.
- وجود تشريع يمكن من تنفيذ منهجيات الاعتراف المتبادل.

يعود نظام الاعتراف المتبادل بثلاث مناطق واضحة في سياق إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة

- المحور 1، المعيار 3 - التفويض: يجب على السلطة الجمركية الموافقة على نظام الاعتراف المتبادل لوظعية الشريك الاقتصادي المفوض.
- المحور 1، المعيار 6 - البيانات الإلكترونية المسبقة: يجب أن يستفيد الشركاء الاقتصاديون المعتمدون من الاعتراف المتبادل للشهادات الرقمية، والسماح لهم بتقديم كافة الرسائل الإلكترونية لتلك السلطات الجمركية التي وافقت على الاعتراف بهذه الشهادات.
- المحور 1، المعيار 7 - الاستهداف والاتصال: يجب أن تقدم السلطة الجمركية لغايات الاستهداف والفحص، استخدام معايير الاستهداف، والاتصال الفعال و/أو منهجيات تبادل المعلومات، وسوف تساعد هذه العناصر في جهود التطوير المستقبلية لنظام المراقبة لتتبيات الاعتراف المتبادل.

يمكن أن تكون منهجية الاعتراف المتبادل كوسيلة للحيلولة دون تكرار المراقبة الأمنية وتساهم بشكل عظيم في تسهيل ومراقبة حركة البضائع في سلسلة التوريد الدولية. تفحص الجزئية في وثيقة الشركاء الاقتصاديين المفوضين خيارات لإنشاء برامج الاعتراف المتبادل. ومع ذلك، تعترف بأن القرارات حول الاعتراف المتبادل سيتم اتخاذها من قبل السلطات الجمركية بالحالة المفردة و/أو بواسطة الاتحادات الجمركية.

الاعتراف المتبادل للشركاء الاقتصاديين المعتمدين

يتم عرض النصيحة والإرشاد لتبني مفهوم الاعتراف المتبادل في الفقرات 2.5، 3.5 من هذه الوثيقة. يتم عرض نموذج التنفيذ والتفويض النموذجي أيضاً في مخطط العمليات للأعمال في (5.5). توفر هذه الترتيبات أساساً ممتازاً للتطور النهائي لنظام دولي للاعتراف المتبادل. يجب الاعتراف بأن نظاماً عالمياً للاعتراف لمتبادل لوضعية الشركاء الاقتصاديين المعتمدين سوف يتطلب بعض الوقت لإتمامه، وبهذا الخصوص، تمت الملاحظة بأنه تمت اقتراح من قبل أعضاء

المنظمة والأمانة العامة بأنه سيتم تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة " حسب منهجية المراحل"، لذلك فإن هناك أيضاً توقعات للتنفيذ المستقبلي لبرامج الاعتراف المتبادل للأنظمة الجمركية في مجال الرقابة لبرامج الشراكة. يتم حالياً تطوير مبادرات ثنائية، مناطقية أو إقليمية كخطوات مفيدة باتجاه تنفيذ هذا النظام العالمي.

الاعتراف المتبادل للرقابة الجمركية

تقدم هذه الجزئية التحدي للسلطات الجمركية. بالرغم من وجود تاريخ للمساعدة الإدارية المتبادلة وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالمخالفات الجمركية، فإن متطلبات إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة الدولية التي تغطي مجالات تبادل المعلومات ونتائج عمليات المراقبة تعتبر جديدة لحد ما.

إن العناصر، في إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة، التي تساهم باتجاه إيجاد نظام للاعتراف المتبادل في مجال المراقبة والتي تغطي مجال واسع من النشاطات الجمركية، مثل المعلومات الدولية لمنظمة الجمارك العالمية واستراتيجية الاستخبار، معايير منظمة الجمارك العالمية حول تحليل المخاطر، وثيقة المنظمة حول مؤشرات الخطورة العالية، دليل موظفي الجمارك حول مؤشرات المخاطر. تحتوي اتفاقية جوهانزبيرغ كاتفاقية ثنائية نموذجية أحكاماً تدعم نشاطات الفحص المشتركة.

دور منظمة الجمارك العالمية

يدرك القرار حول إطار عمل معايير أمن وتسهيل التجارة قيمة اجتماعات التقييم الدوري. تقدم هذه الاجتماعات الأرضية لتطوير برامج الاعتراف المتبادل ووضعية الشركاء الاقتصاديين المعتمدين علاوة على نتائج عمليات المراقبة والشهادات الرقمية. تشجع لجنة السياسات الدول الأعضاء في المنظمة للمشاركة بفعالية في مثل هذه الاجتماعات وتقديم التقارير حول المشاريع الريادية والنقدم لتحقيق أهداف الاعتراف المتبادل. من المفضل للمنظمة المشاركة في مشاريع ريادية مختارة. ربما تساعد مثل هذه المشاريع على منهجية التعلم وتحديد المشكلات العملية لتحليلها ومناقشتها. ربما بعد إذن تطور الأمانة العامة للمنظمة أدلة إرشادية للمساعدة على التنفيذ.

6. قرار مجلس التعاون الجمركي حول إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة الدولية (حزيران 2005)

مجلس التعاون الجمركي 7

إذ يدرك بأن تنفيذ المبادئ التي يحتويها إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية الصادر عن المنظمة سيشكل خطو هامة لتعزيز الأمان لسلسلة التوريد في التجارة الدولية والتي تقود بالتالي إلى إجراءات أعظم حول تسهيل التجارة المشروعة.

إذ يلاحظ الاهتمام الزائد حول النشاطات الإرهابية والجريمة المنظمة على المستوى الدولي وإمكانية تعرض التجارة الدولية لمثل هذه النشاطات.

إذ يدرك مساهمة الإدارات الجمركية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم من خلال تحصيل الإيرادات، وكذلك تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية والذي سيكون ضرورياً بشكل موازي في هذا الصدد.

إذ يأخذ بعين الاعتبار قرار مجلس التعاون الجمركي حول أمن وتسهيل سلسلة الإمداد في التجارة الدولية (حزيران 2002) ومعايير الأمان والتسهيل الدولية فيما يتعلق بسلسلة التوريد الدولية (حزيران 2004)، وقرار مؤتمر منظمة الملاحه البحرية الدولية رقم 9 حول تعزيز معايير الأمان بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية.

إذ يعتقد بان الحاجة ملحة لكي تنفذ الإدارات الجمركية العالمية المعايير الخاصة بالإجراءات الجمركية المتكاملة والحاجة للتعاون بين الإدارات الجمركية ومؤسسات القطاع الخاص ذات الصلة.

إذ يلاحظ بأن الدول الأعضاء والسلطات الجمركية والاتحادات الجمركية ربما تحتاج لتعديلات على تشريعاتها أو أحكامها الأخرى لدعم ومساندة تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية.

إذ يقرر:

1. تبني إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية.

2. على الدول الأعضاء في المجلس والإدارات الجمركية والاتحادات الجمركية:

1.2. تنفيذ مبادئ ومعايير وأحكام أخرى بالسرعة الممكنة، والمنصوص عليها في إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية بما يتوافق مع قدرة وحاجة كل إدارة جمركية.

2.2. تشجيع أي مبادرات ضرورية تعزز من قدرة ونزاهة الإدارات الجمركية لتوفير إطار عمل شامل لأمان التجارة الدولية.

7. مجلس التعاون الجمركي هو الاسم الرسمي لمنظمة الجمارك العالمية

3.2. تحديد معايير بناء المقذرة المستدامة المطلوبة متضمنة تعديلات على التشريعات الوطنية والأحكام والإجراءات الإدارية، كلما كان ذلك ضرورياً، ومتابعة عملية استيعابها من أجل التنفيذ الشامل لأحكام إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية.

4.2. التكهن بأحكام المساعدة الفنية لتشجيع تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية.

5.2. تزويد المنظمة بجدول زمني دلالي لتنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية يناسب قدرتها.

6.2. محاولة تأمين تعاون كامل مع القطاع الخاص لتنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية.

7.2. المشاركة في اجتماعات التقييم الدورية من أجل قياس التقدم في مجالات التنفيذ.

8.2. تزويد المنظمة بتقارير دورية حول التقدم في تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية، لمناقشتها خلال أي اجتماع تقييمي.

9.2. اعتبار استخدام منهجيات المقارنة لتقييم منهجية كل دولة عضو في التنفيذ.

3. يجب أن تخطر كل من الدول الأعضاء والاتحادات الاقتصادية لمنظمة الجمارك العالمية حول نيتها تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية. وستقوم المنظمة بدورها بنقل هذه المعلومات للإدارات الجمركية في الدول الأعضاء وتلك الإدارات الجمركية والاتحادات الاقتصادية والتي سبق وأخطرت المنظمة.

4. يجب أن تعمل الدول الأعضاء والإدارات الجمركية أو الاتحادات الاقتصادية والتي أخطرت المنظمة بنيتها تنفيذ إطار عمل معايير أمن وتسهيل سلسلة التوريد في التجارة الدولية، يجب أن تعمل مع بعضها البعض لتطوير آليات الاعتراف المتبادل لتفويض واعتماد الشركاء الإقتصاديين المعتمدين بالإضافة إلى نتائج المراقبة الجمركية، وآليات أخرى ربما يتم الحاجة إليها لإزالة وتخفيف جهود الاعتماد الزائدة عن الحاجة أو المكررة.

برافين جوردهان

رئيس منظمة الجمارك العالمية

الناشر

منظمة الجمارك العالمية

رو دو مارشيه 30

ب - 1210 بروكسيل-بلجيكا

الهاتف: +32 (0)2 209 92 11

الفاكس: +32 (0)2 209 92 92

البريد الإلكتروني: information@wcoomd.org

الموقع على الشبكة الدولية: <http://www.wcoomd.org>

تاريخ النشر تشرين الأول 2007

الحقوق والسماح بالتصرف

حقوق الطبع c منظمة الجمارك العالمية

جميع الحقوق محفوظة. الرجاء توجيه الطلبات والأسئلة بخصوص حقوق الترجمة، إعادة الانتاج والتعديل على العنوان التالي: copyright@wcoomd.org

D/2007/0448/47